

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨٠٨٩

الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	إيطاليا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرانكوف
	إثيوبيا	السيدة غواي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو
	اليابان	السيد كاوامورا

## جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2017/922)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1736812 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة  
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/922)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند ٢ المدرج على جدول أعماله.

أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2017/922)، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الثاني والخمسين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): منذ أكثر من ٢٥ عاماً، انضمت البوسنة والهرسك إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، وانقضى أكثر من عقدين على انتهاء الصراع المأساوي في عام

١٩٩٥. وقد أحرز البلد تقدماً ملحوظاً في العديد من المجالات منذ ذلك الحين، إذ أنشئت مؤسسات الدولة المنصوص عليها في المرفق ٤ من اتفاق السلام - دستور البوسنة والهرسك؛ وتوحدت الجيوش الثلاثة التي قاتلت بعضها بعضاً فأصبحت جيشاً واحداً؛ وأنشئ نظام حديث وفعال لجباية الضرائب؛ واعتمد البلد علماً ونشيداً وطنياً، وجوازات سفر مشتركة وعملة مستقرة جداً. وما هذه إلا بعض الإنجازات فحسب.

ويعر البلد اليوم بمرحلة حاسمة من تاريخه، إذ يتطلع زعماء كل الانتماءات العرقية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ويعملون على استيفاء الشروط الضرورية لمنح البوسنة والهرسك مركز المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من هذه الخطوات الواعدة، لا تزال البوسنة والهرسك تتطلب اهتمام المجتمع الدولي. ففي الأشهر الستة الماضية، واصل العديد من الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسية في البوسنة والهرسك اتخاذ مواقف متطرفة بشأن التحديات الملموسة التي يواجهها البلد. وهذه الجهات السياسية المؤثرة لا ترغب، في معظم الحالات، في البحث عن الحلول التوفيقية الضرورية لاعتماد الإصلاحات اللازمة.

بالطبع، هناك أمثلة مضادة إيجابية لهذا الاتجاه السلبي. وقد اتخذت البوسنة والهرسك بعض الخطوات لتنفيذ خطة الإصلاح المقدمة من الاتحاد الأوروبي ومواصلة العمل على استبيان المفوضية الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، وقع البلد في أيلول/سبتمبر في تریست اتفاقية لإنشاء جماعة لخدمات النقل مع الاتحاد الأوروبي وخمس دول أخرى في غرب البلقان، مما يفسح المجال في نهاية المطاف أمام تطوير الهياكل الأساسية.

وكانت هناك أيضاً بعض التطورات الإيجابية من حيث العلاقات الإقليمية، مثل الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس صربيا، أليكساندر فوتشيتش إلى سراييفو في أيلول/سبتمبر. وهناك أيضاً زيارات مهمة للبوسنة والهرسك قام بها مسؤولون كروات.

ومن الناحية العملية، هذا ينطوي على تحدي اختصاص الدولة بمعالجة أي مسألة تقريبا، وهو ما أدى إلى شلل عدد من الإصلاحات الملموسة اللازمة لكي يمضي البلد قدماً في طريق الاندماج الأوروبي - الأطلسي. ففي تشرين الأول/أكتوبر، على سبيل المثال، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قراراً يؤكد حياد الكيان إزاء الاندماج مع منظمة حلف شمال الأطلسي ومحاولات إعادة تحديد موقف جمهورية صربسكا والتزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، خاصة بموجب الدستور، الوارد في المرفق ٤ من اتفاق السلام.

ورداً على ذلك، فقد كنت واضحاً في أن الاتفاق الإطاري العام للسلام، بما في ذلك الدستور، له الأسبقية على أي عمل تتخذه الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا وأن السياسة الخارجية من مسؤولية مؤسسات الدولة وحدها. وعلاوة على ذلك، ففي رأيي - وهذا يسري على مسائل أخرى أيضاً - فإن قرارات رئاسة الدولة في البوسنة والهرسك تظل سارية المفعول إلى أن يتم تعديلها بقوانين لاحقة.

وفي السابق، أبلغت مجلس الأمن عن تحدٍ محتمل آخر لاتفاق دايتون للسلام وسيادة البلد، أي قرار إجراء استفتاء في كيان جمهورية صربسكا بشأن المؤسسات القضائية للدولة وسلطات الممثل السامي. وعندما نشأت تلك المسألة في ٢٠١٥، أوضحت أن هذا الاستفتاء سيشكل انتهاكاً للمرفقين ٤ و ١٠ من اتفاق دايتون للسلام. وفي ذلك الوقت، قال المجلس الأوروبي أيضاً إن هذا الاستفتاء "سيهدد تماسك البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية".

وبالأمس، ألغت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا رسمياً القرار المتخذ في عام ٢٠١٥ لإجراء الاستفتاء - وهو قرار ما كان ينبغي أن يتخذ في الأساس. غير أن الجمعية الوطنية اعتمدت أيضاً استنتاجات تطرح مسائل خطيرة للغاية. فهم

ولكن الصورة العامة تباطأت فيها الإصلاحات بشدة. ووصف وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الحالة بدقة في الشهر الماضي، حيث قالوا،

"يوسفنا أن الخطاب المثير للانقسام المتأصل في الماضي، وبرنامج الانتخابات المبكرة قد أديا إلى إبطاء وتيرة الإصلاح وأثرا على المناخ السياسي".

وبالإضافة إلى الجمود السياسي الحالي، أود أن أسلط الضوء على خطر نشوب أزمة سياسية أعمق في العام القادم بسبب عدم الاتفاق على القواعد التي تنظم الانتخاب غير المباشر للمندوبين في أحد مجلسي البرلمان في اتحاد البوسنة والهرسك. وإن لم يتم تشكيل برلمان الاتحاد بعد الانتخابات المقبلة، من المرجح أن يحول ذلك دون تشكيل حكومة الاتحاد، فضلاً عن أحد مجلسي البرلمان على مستوى الدولة. وأود أن أسترعي الانتباه إلى هذه المسألة الآن، ما دام هناك متسع من الوقت أمام الأطراف في البرلمان لمعالجة هذه المشكلة قبل الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وعلى الأطراف المعنية أن تفعل كل ما هو ضروري لضمان إجراء الانتخابات في العام المقبل وتنفيذ نتائجها دون تأخير لا داعي له.

وبالإضافة إلى الجمود السياسي المحتمل في الاتحاد الذي وصفته للتو، شهدنا أيضاً أفعالاً وبيانات مستمرة من ممثلي جمهورية صربسكا، للتشكيك في مستقبل البلد وتحدي سلطة المؤسسات على مستوى الدولة، بما في ذلك قرارات أعلى المحاكم في الدولة. ودعا رئيس جمهورية صربسكا القضاة الصرب إلى الانسحاب من المؤسسات القضائية التابعة للدولة، وأوضح أن مؤسسات الكيان لن تنفذ قرارات محكمة البوسنة والهرسك المتعلقة بحق الدولة في تملك العقارات داخل أراضي جمهورية صربسكا.

وهذا جزء من حملة التأكيد على أن البوسنة والهرسك لا تستمد سيادتها إلا من الكيانات وأنها ليست دولة حقيقية.

النزوح الجماعي للشباب ذوي القدرات من البلد، مما يعزز قوى القومية والانقسام.

واتفاق دايتون للسلام يعرف البوسنة والهرسك بأنها دولة تحكمها سيادة القانون. وأعتقد أنه ينبغي لنا، كمجتمع دولي، إعادة الانخراط وتنشيط جهودنا بمزيد من القوة من أجل تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك من خلال بذل جهود أقوى لمكافحة الفساد.

وفي ضوء التحديات الداخلية الكثيرة التي لا تزال قائمة في البوسنة والهرسك، أعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يُبقي على جميع الأدوات المتاحة له للحفاظ على الاستقرار. فالبوسنة والهرسك تمثل بيئة سياسية وأمنية معقدة يمكن فيها للسيناريوهات السلبية أن تعرض اتفاق دايتون للسلام والتقدم المحرز حتى الآن للخطر بصورة سريعة. ولهذا السبب، فإنني مقتنع بشدة بأنه ما زالت هناك ضرورة للإبقاء على القوة العسكرية للاتحاد الأوروبي في الميدان وبولاية تنفيذية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى تطور إيجابي حدث مؤخراً وأعتقد أنه يذكرنا بأن جهودنا لا تذهب سدى في دعم البوسنة والهرسك وشعبها.

وفي العام الماضي تبنى السياسيون في كانتون البوسنة الوسطى مبادرة في البرلمان الإقليمي لفصل التلاميذ البوشناق والكروات في المدرسة الثانوية المحلية في مدينة جايتشي. غير أنهم سرعان ما واجهوا مقاومة حازمة من مجموعة من الطلاب الجريئين وغيرهم من المواطنين من جميع القوميات. ولم يمض تقسيم المدرسة الذي كان مخططاً له قدماً في أيلول/سبتمبر، فيما يرجع بدرجة كبيرة إلى تلك المقاومة. وهذا المثال يذكرني بأمرين. أولاً، يبين أن هناك رغبة بين المواطنين على المستوى المحلي في تحقيق الإدماج الاجتماعي والمؤسسي وفي تطبيق المعايير الأوروبية في المجال العام. ثانياً، يبين لي أننا عندما نتحد كمجتمع دولي في المجاهرة

بؤكدون مرة أخرى بشكل غير صحيح أن جمهورية صربسكا دولة، وأن لها الحق في إجراء استفتاءات بشأن مسائل تقع ضمن الاختصاص الواضح لدولة البوسنة والهرسك. وأود أن أؤكد على أن سلطات جمهورية صربسكا لا تملك إلا الحق في اتخاذ قرارات بشأن المسائل التي تندرج في نطاق مسؤولياتها الدستورية - بما في ذلك عن طريق الاستفتاء. ومن الواضح أن المسألة ليست كذلك عندما يتعلق الأمر بالقوانين المتعلقة بالمؤسسات القضائية على مستوى الدولة أو بالقرارات التي يتخذها الممثل السامي.

إن العديد من المشاكل التي نراها في البوسنة والهرسك تساعد على إبراز اتجاه أعم على المدى الطويل يتمثل في الانتقاص من شأن سيادة القانون من قبل من ييدهم السلطة. ويشمل ذلك استمرار عدم تنفيذ الأحكام الصادرة في عام ٢٠٠٩ عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سيديتش وفينسي والقضايا ذات الصلة. نتيجة لذلك، وفي ظل النظام الحالي، تعرضت مجموعات معينة في البوسنة والهرسك - مثل اليهود والغجر - للتمييز لأكثر من عقدين فيما يتعلق بحقوقهما في تقلد مناصب سياسية.

وفي مدينة موستار، لم يتمكن المواطنون من انتخاب ممثلين محليين خلال الدورتين الانتخابيتين الماضيتين لأن الحزبين السياسيين الرئيسيين في المدينة لم تكن لديهما رغبة في تنفيذ قرار المحكمة الدستورية بشأن النظام الانتخابي. وثمة مثال أخير، فقد امتنعت بعض الكانتونات في اتحاد البوسنة والهرسك عن تعديل دساتيرها لتشمل ضمان مركز الشعوب الصربية واللغة الصربية، رغم وجود شرط قانوني بهذا المعنى منذ عام ٢٠٠٢.

ولا بد من معالجة كل تلك المسائل. وبطبيعة الحال، فإن المشاكل المتعلقة بسيادة القانون أكثر عمقاً من حيث الفساد في النظام السياسي والقطاع العام الكبير وتوفير الخدمات الأساسية للجمهور. وتسهم أوجه القصور في مجال سيادة القانون هذه في

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

**السيدة غيغن (فرنسا)** (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية. بعد أكثر من ٢٠ عاماً على نزاع مميت، لا يزال اتفاق دايتون للسلام حجر الأساس للاستقرار المؤسسي في البوسنة والهرسك.

يبرز اتخاذ القرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧) بالإجماع اليوم أن جميع أعضاء مجلس الأمن يتشاطرون نفس المبادئ الأساسية فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك. أولاً، إنه بمثابة تذكير بالحاجة الملحة إلى احترام المبادئ والمؤسسات التي أنشأها اتفاق دايتون للسلام؛ ثانياً، إنه بمثابة تذكير بضرورة احترام تطلعات جميع مكونات البلد تأييداً لمنظور أوروبي؛ وثالثاً، إنه بمثابة تذكير بالحاجة إلى دعم وجود قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، ألتيا، مع ولاية تنفيذية.

إن وحدة المجلس حول تلك العناصر المشتركة تبعث رسالة سلام ضرورية لتهدئة المناخ السياسي في سياق لا يزال يتسم بقدر كبير من الاستقطاب فيما بين الأطراف السياسية المعنية. وتذكر وحدة المجلس بدعم المجتمع الدولي لاستقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وهو ما لا يمكن لأي من كياناتها التشكيك فيه، وكذلك دعمه لاحترام خيارات البوسنة والهرسك، ما دامت تمثل للقانون الدولي والإطار المنشأة بموجب اتفاق السلام. وفي

بدعم الجهات الفاعلة المحلية التي تعمل على تحسين بلدها، فإننا نرى نتائج.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن التحديات الرئيسية التي تواجه القادة السياسيين والمؤسسات في البوسنة والهرسك واضحة. أولاً وقبل كل شيء، فهي تشمل استكمال الإجراءات اللازمة لتحقيق الخطوات المقبلة في الاندماج الأوروبي - الأطلسي. وهذه هي نفس التدابير التي من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية التي تشتد حاجة مواطني البوسنة والهرسك إليها. ثانياً، تشمل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إجراء انتخابات عام ٢٠١٨ وتنفيذ نتائجها بصورة سلسة. وأخيراً، هناك سيادة القانون. إن احترام وتنفيذ قرارات المحاكم واحترام اتفاق دايتون للسلام، هما شرطان مسبقان لإحراز تقدم حقيقي.

وكمجتمع دولي، لا يمكننا القيام بأي من هذه الأمور بالنيابة عن الزعماء المنتخبين في البوسنة والهرسك، ولكننا نستطيع أن نرفض بعبارة صريحة، المحاولات الرامية إلى عكس مسار التقدم المحرز في اندماج البوسنة والهرسك وشعوبها. ويمكننا أن ندعم كل الذين يبدون التزاماً حقيقياً بجعل البوسنة والهرسك بلداً مستقراً يؤدي وظائفه ومزدهراً، يندمج في الهياكل الأوروبية بشكل لا رجعة فيه.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/928، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إيطاليا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

وفي هذا الصدد، نرحب بالتطورات الإيجابية العديدة في البوسنة والهرسك على طريق الاندماج الأوروبي. ومن المؤكد أن أحد هذه التطورات الإيجابية هو تقديم السلطات البوسنية بشكل رسمي للاستبيان الخاص ببدء نظر المفوضية الأوروبية في ترشح البوسنة والهرسك لعضوية الاتحاد الأوروبي. وهو جزء من سياق تحظى فيه آفاق الاندماج الأوروبي بدعم واسع النطاق بين السكان البوسنيين، وهو موضوع يتمتع بإجماع حقيقي داخل المؤسسات، من الرئاسة إلى الكانتونات، بما في ذلك الكيانات السياسية، وهو أمر لا يسعنا إلا أن نرحب به بحماس.

وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي سيواصل، أكثر من ذي قبل، دعم سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ الإصلاحات التي تلي التطلعات الاقتصادية والاجتماعية للسكان. لخطة الإصلاح أهمية بالغة لتحقيق تلك الغاية. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التباطؤ في الإصلاحات التي بدأت في أوائل العام. وفي إطار الاستبيان، فإننا سنعلق أهمية خاصة على تبيان قيام آلية التنسيق بوظائفها كاملة في الشأن الأوروبي.

أخيراً، ستواصل عملية أثينا العسكرية عملها من خلال تكييف نفسها على أفضل وجه ممكن مع الحالة الأمنية على أرض الواقع لتمكين قوات الأمن البوسنية من العمل بشكل مستقل. وستخضع العملية، في الأسابيع القادمة، لاستعراض استراتيجي بقيادة الاتحاد الأوروبي، سيوجه جهودها في السنوات القادمة.

بعد مرور ٢١ عاماً على أهوال الحرب، و ٢٥ سنة على بدء النزاع، تسير البوسنة والهرسك اليوم في الاتجاه الصحيح، بدعم من الاتحاد الأوروبي وشركائها الآخرين. وتتمثل مسؤولية المجتمع الدولي، وخاصة المجلس، في تشجيع البوسنة والهرسك على طول هذا المسار بحيث تطوي في نهاية المطاف صفحة انقسامات الماضي.

هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف الفاعلة السياسية البوسنية إلى احترام المؤسسات المركزية للبوسنة والهرسك، وإلى الامتناع عن أي مبادرة قد تقوض تلك المؤسسات، مثل مشروع الاستفتاء. إن ترسيخ سيادة القانون شرط أساسي من أجل نقاش سياسي هادئ.

وندعو إلى اليقظة الشديدة فيما يتعلق بأي مبادرة من شأنها إحداث انقسامات جديدة في البلد. ونحث، مرة أخرى، جميع الأطراف على التعاون مع المؤسسات المذكورة في اتفاق السلام، بما في ذلك المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ومكتب الممثل السامي. وعلى الأخير أن يركز جهوده بشأن تيسير حوار سلمي على أساس يومي بين الطوائف المختلفة ومختلف الكيانات المعنية.

وتدعو فرنسا جميع الجهات الفاعلة إلى التخلي عن الخطاب الباعث على الفرقة. لقد حان الوقت للتركيز على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل التطلعات المشتركة لجميع مواطني البوسنة والهرسك، بغض النظر عن طائفتهم الأصلية. ويصح هذا أيضاً بالنسبة للإصلاح الانتخابي. وتدعو فرنسا جميع الأحزاب السياسية إلى الدخول في حوار جدي. وإلا، فإن الإطار القانوني للانتخابات سيتعرض لخطر أن يصبح معيباً.

غير أن فرنسا، على الرغم من هذه الهشاشة، لا تزال مقتنعة بأن الحالة في البوسنة والهرسك الآن على الطريق صوب التطبيع، وذلك بالخصوص بفضل المنظور الأوروبي. إن هدفنا خلال السنوات القليلة القادمة، وبدون التشكيك في المبادئ الأساسية لاتفاق دايتون للسلام، يظل تغيير الوجود الدولي، مع الأخذ في الاعتبار بوجه خاص التقدم المحرز في البوسنة والهرسك على المسار الأوروبي. نرحب فرنسا بكون المنظور الأوروبي الآن هو المحرك الرئيسي لتنمية البلد وتعزيزه. تؤيد فرنسا البيان الذي سيديلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.



شاملة من أجل استعادة الزخم، ووضع خطة الإصلاح على المسار الصحيح من جديد. وينبغي لهذه الجهود أن تركز على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وكفالة الحريات الأساسية والإصلاحات الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري الاستثمار في تضيق الفوارق الثقافية والاجتماعية، ولا سيما في صفوف الأطفال والشباب. وانتخابات العام المقبل يجب ألا تتخذ ذريعة لتأخير القرارات الرئيسية. وينبغي تناول إصلاح الانتخابات بروح من التوافق والحوار. علاوة على ذلك، فإن قرارات المحكمة الدستورية ذات الصلة يجب تنفيذها على وجه السرعة بغية تفادي الفراغ القانوني بعد الانتخابات في العام المقبل.

ومن المهم دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة المستمرة في البوسنة والهرسك. وأعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التي ارتكبت أثناء الحرب في حاجة إلى معالجة. والإفلات من العقاب يهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويجعل المصالحة أكثر صعوبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في البوسنة والهرسك ينبغي تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

أخيراً، نرحب بالقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) الذي أُخذ اليوم بالإجماع، والذي يستعرض ولاية عملية ألتيا التابعة لقوة حفظ السلام في البوسنة والهرسك بقيادة الاتحاد الأوروبي. كما ندرك الحاجة إلى إجراء مناقشة بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي في البوسنة والهرسك. وما زلنا نؤيد فكرة الإلغاء التدريجي للوجود الدولي عندما تسمح الحالة بذلك على أرض الواقع. وستواصل السويد مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي الوقوف مع شعب البوسنة والهرسك، بينما يعمل على تحقيق منظوره الأوروبي وبناء بلد يسوده الرخاء والسلام والاستقرار والمساواة للجميع.

**السيد أبو العطا (مصر):** أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك،

**السيد سكاو (السويد)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤيد البيان الذي سيُدلى به لاحقاً اليوم باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة إلى مجلس الأمن صباح هذا اليوم. كما أود أن أؤكد للممثل السامي دعمنا المستمر والكامل لعمله الهام.

أثناء الحرب في البوسنة والهرسك، جرى كثيراً اقتباس السطر الوارد في رسالة إيفو أندريتش التي تعود إلى سنة ١٩٢٠، والذي يقول إن البوسنة والهرسك هي بلد الخوف والكرهية. غير أن شعب البوسنة والهرسك شرع، منذ نهاية الحرب، بدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، في رحلة لاستبدال الخوف والكرهية بالثقة والاحترام المتبادل. إنها رحلة لبناء بوسنة وهرسك مزدهرة يسودها السلام. وفي حين أن الكثير قد تحقق فإنها رحلة لم تصل بعد إلى نهايتها.

إذ لا يزال منظور الاتحاد الأوروبي بالنسبة للبوسنة والهرسك أمراً أساسياً لمستقبلها.

وفي أيلول/سبتمبر، ذكر بوضوح رئيس المفوضية الأوروبية، السيد جان - كلود جونكر، في خطاب له عن حالة الاتحاد أن اندماج غرب البلقان في الاتحاد الأوروبي يظل أولوية عليا للاتحاد الأوروبي. فمناطق غرب البلقان هي جزء من أوروبا، والتطورات في المنطقة ستؤثر على بقية أنحاء القارة. وكرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الالتزام الراسخ للاتحاد بمنظوره تجاه البوسنة والهرسك، عندما اجتمعوا في مجلس الشؤون الخارجية الشهر الماضي تحديداً. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

وبينما نرحب بالتنفيذ الأولي لخطة الإصلاح، فإن وتيرة الإصلاح تباطأت هذا العام على نحو يثير القلق. ومن الأهمية بمكان أن تلجأ السلطات إلى الإسراع في تنفيذ إصلاحات

لإغلاق مكتب الممثل السامي، ولا سيما بخصوص تسجيل الممتلكات الدفاعية، فضلاً عن رفض الكيان الصربي زيادة الميزانية المخصصة لمؤسسات الدولة، الأمر الذي يؤثر سلباً على استدامة السياسات المالية. وتؤكد مصر على دعمها القوي لمكتب الممثل السامي على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون للسلام وقرارات المجلس ذات الصلة، وتدعو إلى تكثيف جهودهم من أجل تنفيذ الخطة بشكل كامل.

ختاماً، تؤكد مصر على أهمية احترام وحدة البوسنة واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وكذلك احترام دستورها الوطني وجميع الأحكام الصادرة عن سلطاتها القضائية من قبل الأطراف كافة لضمان إرساء دعائم الاستقرار في البلد. وترحب مصر بالتطورات الإيجابية التي شهدتها البوسنة خلال الفترة الماضية، ولا سيما تحسّن علاقات البوسنة بدول الجوار، فضلاً عن التحسّن الذي طرأ على صعيد بعض المؤشرات الاقتصادية. وتدعو أبناء البوسنة والهرسك إلى تأكيد مفاهيم التعايش الاجتماعي وترسيخ التوافق السياسي بين جميع أطرافهم، بغية المضي قدماً في مجال إرساء السلام ودفع جهود الإصلاح. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده في دعم البوسنة، الأمر الذي لا يؤدي إلى استقرار البلد فحسب، ولكن أيضاً إلى استقرار منطقة البلقان ككل.

**السيد هيكي** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):  
أشكر السيد إنزكو على تقريره (S/2017/922، المرفق) وعلى إحاطته الإعلامية. إنه يحظى بالدعم الكامل والمتواصل من المملكة المتحدة.

أريد أن أبدأ بالترحيب باتخاذ القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) بالإجماع هذا الصباح. وإنني أشيد بكم، سيدي الرئيس، وبوفدكم على ما بذلتم من جهود ممتازة بوصفكم القائمين على صياغته. إن اتخاذ هذا القرار هو دليل على استمرار مجلس الأمن في دعم العمل الحيوي لعملية أثينا التابعة لقوة حفظ السلام

على إحاطته الإعلامية الوافية للمجلس، وعلى تقريره الأخير عن تنفيذ اتفاق السلام في جمهورية البوسنة والهرسك (S/2017/922)، (المرفق). وتؤكد مصر على دعمها الكامل للممثل السامي في تنفيذ ولايته وجهوده الرامية إلى مساعدة السلطات البوسنية في التغلب على التحديات التي تواجهها.

تؤيد مصر جميع الجهود التي من شأنها الحفاظ على استقرار الأوضاع في البوسنة وعلى وحدتها بجميع مكوناتها العرقية والثقافية. ونحن ندرك الدور الهام الذي تضطلع به قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة بقيادة الاتحاد الأوروبي في تحقيق هذا الهدف. ومن هذا المنطلق، نرحب باتخاذ المجلس اليوم بالإجماع القرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧)، وهو ما يبعث برسالة قوية من المجتمع الدولي إلى الشعب البوسني بأننا ملتزمون بالحفاظ على الأمن والاستقرار في البوسنة، وعازمون على مواصلة توفير الدعم اللازم للبوسنة والهرسك بغية تعزيز سيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

إن اتفاقية الاطار العام للسلام في البوسنة، بعد مرور أكثر من عقدين على توقيعها، لا تزال تمثل حجر الأساس لتحقيق الاستقرار المؤسسي، والمرجعية الثابتة لإحلال السلام المستدام في البلد. وعليه، نعرب عن قلقنا العميق إزاء ما ورد في التقرير من بروز العديد من التحديات الجسيمة لاتفاق السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما استمرار الخطاب التحريضي والتصريحات الانقسامية. وفي هذا السياق، ندعو جميع القادة السياسيين إلى إعلاء المصالح الوطنية لشعب البوسنة فوق أي اعتبار، والترفع عن المصالح السياسية والعرقية الضيقة التي تقوّض فرص التقدم والاستقرار، وندعوهم إلى الانخراط في مشاورات سياسية جادة لمناقشة التعديلات المقترحة على قانون الانتخابات في البوسنة، مما يجنب البلد أزمة سياسية محتملة.

تأتي هذه الأحداث بالتزامن مع ما أشار إليه التقرير بشأن تحقيق تقدم محدود في ما يتعلق بتنفيذ خطة ٢+٥ اللازمة



إن المملكة المتحدة، بوصفها صديقاً قديماً للعهد للبوسنة والهرسك، تدعو جميع الأطراف إلى الكف عن الالتفات إلى الماضي بل التطلع إلى مستقبل مشترك. إن فعلت ذلك ستحظى بدعم المملكة المتحدة. ونحن على استعداد للعمل مع السلطات من أجل إحراز تقدم بشأن هذه القضايا ذات الأهمية الحاسمة.

وكما قال الممثل السامي للتو، يجب أن يمثل تعزيز سيادة القانون واحترامها عنصراً هاماً في ذلك الجهد، بما في ذلك من خلال جهاز قضائي مستقل يعمل بشكل جيد. وندعو جميع القيادات السياسية والقضائية إلى تجنب الأعمال التي تقوض معايير الحياد والنزاهة القضائية.

وقبل انتخابات العام المقبل، نحث جميع الأطراف على تناول مسألة الإصلاح الانتخابي من خلال الحوار وإبداء الرغبة في التوصل إلى حل توافقي. ويجب على السلطات أن تعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويجب ألا يستبعد أحد من منصب سياسي على أي مستوى من مستويات الحكومة على أساس أصله العرقي أو مكان إقامته.

وأود أن أكرر اليوم أنه يجب على السلطات البوسنية إيجاد حل لحالة الجمود التي استمرت طويلاً بشأن الانتخابات المحلية في موستار. من الغريب تماماً أن مواطني موستار محرومون من حقوقهم الديمقراطية منذ ما يقرب من عقد الآن. لا يمكن أن يستمر ذلك، ويجب أن تظل موستار وحدة منفردة ومتماسكة ومتعددة الأعراق للحكم الذاتي المحلي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة للإصلاح، لا بوصفه سبيلاً لتحقيق الرخاء للبوسنة والهرسك فحسب، بل وكوسيلة لكفالة الأمن للبلد عن طريق الاندماج في الفضاء الأوروبي - الأطلسي. ومن أجل إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف، من الأهمية بمكان أن تبذل البوسنة والهرسك المزيد من الجهود بتسجيل الممتلكات الدفاعية، وهو أمر مطلوب لتفعيل خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة

بقيادة الاتحاد الأوروبي، وعلامة واضحة على التزامنا باستقرار البوسنة والهرسك وأمنها وسلامتها الإقليمية. وهو التزام نتطلع الآن من السلطات البوسنية أن تماثله. ويجب عليها أن تفعل ذلك قولاً وفعلًا بينما تنفذ الإصلاحات الحيوية اللازمة لتحقيق التجديد الاجتماعي والاقتصادي الذي يحتاجه البلد، والذي هو أمر أساسي جداً لمستقبل البوسنة ضمن الاتحاد الأوروبي.

لقد أحرزت البوسنة والهرسك تقدماً جيداً نحو تحقيق ذلك الهدف في عام ٢٠١٦، وما تقدم استبيان الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر سوى اعتراف بتلك الحقيقة. غير أن الوعود والإمكانات التي تضمنها عام ٢٠١٦ لم تتحقق هذا العام. بدلاً من ذلك، شهد هذا العام تباطؤاً ملحوظاً في وتيرة الإصلاح، وتزايداً في الخطاب الانقسامي والمعارك الانتخابية السابقة لأوانها. وهذه الاتجاهات السلبية باتت تهيمن الآن على المشهد السياسي، على الرغم من أن الانتخابات لا تزال بعيدة لأكثر من عشرة أشهر. وعندما يترسخ هذا النوع من الانقسامات الضيقة والمعارك الانتخابية المثيرة للشقاق، فإن أحدًا لن يكون كاسباً. جميع البوسنيين يخسرون. ويلزمنا أن ننظر فحسب إلى عشرات ملايين الدولارات التي يقدمها صندوق النقد الدولي وهي معلقة حالياً.

لقد أخفقت البوسنة والهرسك في الاضطلاع بمسؤولياتها؛ لو كانت اضطلعت بها، كان سيتم الإفراج عن تلك الأموال. يمكن استخدام تلك الأموال لإحراز تقدم كبير على طريق الإصلاح. كانت ستحول البوسنة إلى الأفضل - شق الطرق وبناء غيرها من الهياكل الحيوية التي ستعود بالفائدة على الجميع. لنشجع جميعا السلطات البوسنية على إعادة التركيز على خطة الإصلاح لتحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها تحسين حياة مواطنيها. الخطاب الرجعي والمثير للفرقة لن يسفر إلا عن صرف الانتباه عن ذلك العمل الضروري وتباطؤ تقدم البلد.

معالجة حالة البطالة الخطيرة، ولا سيما للشباب، والتدابير الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي. في ذلك الصدد، وفي اجتماع وزيري خارجية اليابان والبوسنة والهرسك في ١ تشرين الأول/أكتوبر في طوكيو، شدد وزير خارجية اليابان السيد كونو بشكل خاص على أهمية تحسين البيئة الاستثمارية.

إن الانتخابات والحملات الانتخابية في تشرين الأول/أكتوبر المقبل توفر فرصة سانحة لتوطيد الوحدة الوطنية والشمول فيما بين مختلف الجماعات العرقية، وينبغي ألا تصبحان بأي حال من الأحوال مناسبة للأعمال والتصرفات القائمة على أساس عرقي. وتأمل اليابان بقوة في النهوض بالإصلاح الانتخابي على أساس توافق الآراء والشمول فيما بين الجماعات العرقية من أجل إجراء انتخابات نزيهة في موعدها.

وكما فعلت في مناقشتنا السابقة (انظر S/PV.7943)، يتعين علي، للأسف، أن أكرر الإعراب عن خيبة أمل اليابان العميقة إزاء عدد من التطورات المثيرة للشقاق العرقي في البوسنة والهرسك. نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الإجراءات المتخذة، مثل اعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قراراً بشأن حماية النظام الدستوري والحياد العسكري لجمهورية صربسكا، وهو ما يؤثر تأثيراً سلبياً على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. كما نؤكد أن الإجراءات التي يتخذها قادة جمهورية صربسكا لتقويض سلطة الممثل السامي لا تعد غير مقبولة سياسياً فحسب، بل وتشكل انتهاكاً لاتفاق دايتون. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي إقناع قادة جمهورية صربسكا بأن إحتواء النزعة القومية والنزعة الانفصالية حاسم الأهمية لسلام الشعب وازدهاره. والممثل السامي ومكتبه ومجلس تنفيذ اتفاق السلام ومجلس الأمن عليهم جميعاً مسؤوليات وأدوار هامة في هذا المجال.

منذ نهاية النزاع، قدمت اليابان أكثر من ٥٠٠ مليون دولار لدعم البوسنة والهرسك الآن أو صوب المستقبل على

حلف شمال الأطلسي وإحراز تقدم بشأن خطة عمل ٢+٥. ولكن إلى أن تكتمل خطة العمل، لا نزال ملتزمين بالدور المتواصل للممثل السامي ومكتبه. ويظل مكتب الممثل السامي صاحب الكلمة الأخيرة في الميدان فيما يتعلق بالتنفيذ المدني لاتفاق السلام. ويشمل ذلك دعم استخدام سلطات بون إن اقتضت الحالة ذلك.

ولذلك يضطلع الممثل السامي بالتعاون مع عملية أثينا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي بدور حيوي في البوسنة والهرسك إلى أن يترسخ الاستقرار والأمن. لم يأت ذلك اليوم بعد، ولذلك فمن الضروري أن يواصل مجلس الأمن دعمه لهما حتى تأتي تلك اللحظة.

**السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. لم تبرح اليابان تقدر دور السيد إنزكو الهام في دعم تحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. كما نرحب بالإجماع على تمديد ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، التي تضطلع بدور محوري في صون السلام في البلد.

جميع المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك تتفق على موقف موحد بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتؤيد اليابان بقوة الجهود التي تبذلها الحكومة في عملية انضمام البلد نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونرحب بالتقدم المحرز بشأن التعاون الإقليمي، وهو ما يتجلى في توقيع معاهدة جماعة معنية بالنقل مع الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر. وتدعو اليابان إلى زيادة تسريع الجهود بشأن ترشيح البلد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق تقديم الإجابات على استبيان المفوضية الأوروبية بحلول نهاية العام.

لكننا نلاحظ أن الجهود التي تبذلها الحكومة بشأن الإصلاحات الاقتصادية لم تكن كافية. ونأمل في أن نرى تقدماً في الجهود المبذولة بشأن مشروع قانون ضريبة الوقود، بما في ذلك

البوسني بجميع أعرافه بنشاط لترسيخ ما تحقق من تقدم سياسي واجتماعي والانخراط في حوار ومشاورات لتسوية الخلافات وأن ينفذ بشكل كامل اتفاق دايون للسلام ويواصل السعي جاهدا إلى تحقيق مزيد من التقدم في جميع المجالات بحيث يمكن لجميع أبنائه تقاسم ثمار السلام.

وترحب الصين بالجهود التي يبذلها الممثل السامي إنزكو لتعزيز العملية السياسية في البوسنة والهرسك. ونأمل أن يواصل، وفقا لولايته، القيام بدور بناء في تعزيز تنفيذ اتفاق دايون للسلام.

ترحب الصين باتخاذ القرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧) لتمديد ولاية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (عملية ألتيا). ويحدونا الأمل في أن تواصل عملية قوة الاتحاد الأوروبي التعاون الوثيق مع البوسنة والهرسك والاضطلاع بدور بناء في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد. والصين مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي من أجل مواصلة الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية في البوسنة والهرسك.

**السيدة غوادي (إثيوبيا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياي بتوجيه الشكر إلى السيد فالتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية الشاملة حول التقرير الأخير (انظر S/2017/922، المرفق) عن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. إننا نرحب باتخاذ القرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧) بالإجماع لتحديد ولاية عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، ونحن ممتنون لإيطاليا لدورها في توليها الصياغة في تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار.

نود أن نؤكد مرة أخرى دعمنا لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ووحدةها. ونخطط علما بالتطورات الإيجابية، من قبيل توقيع معاهدة الجماعة في مجال النقل مع الاتحاد الأوروبي وخمسة بلدان أخرى في غرب البلقان، على النحو المبين في تقرير الممثل السامي. ونعتقد أن هذا التقدم سوف يساعد

السواء. وتشمل الجهود في الآونة الأخيرة إزالة الألغام والتنمية الزراعية في سريرينيتسا وإنشاء مصنع إزالة كبريت غاز المداخن لمكافحة التلوث في جمهورية صربسكا وتطوير المناهج الدراسية المشتركة في مجال الصحة والتربية البدنية لجميع الفئات العرقية ودعم للأطفال من مختلف الخلفيات العرقية لتعلم الرياضة معا في موستار.

وبينما سيكون كانون الأول/ديسمبر الشهر الأخير لليابان في مجلس الأمن خلال ولايتها الحالية، ستظل عضوا أساسيا في مجلس تنفيذ اتفاق السلام. وسنواصل الإسهام في المصالحة، بوصفنا طرفا محايدا فيما بين المجموعات العرقية، ونؤيد السيد إنزكو ومكتبه تأييدا كاملا.

**السيد وو هاي تاو (الصين)** (تكلم بالصينية): أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية.

إن البوسنة والهرسك بلد هام في منطقة البلقان. وللحفاظ على السلام والاستقرار في البلد، فإن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكفالة التعايش بوثام فيما بين جميع المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك هو مصلحة مشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

وفيما يتعلق بمسألة البوسنة والهرسك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمع إلى وجهات نظر جميع الأطراف المعنية واتخاذ نهج متوازن وحصيف والاستماع إلى شواغل جميع الأطراف المعنية. تحترم الصين استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدةها الوطنية وسلامتها الإقليمية وتحترم اختيار الشعب البوسني في تحديد مستقبله وتدعم الشعب البوسني من جميع الأعراق في تحقيق التعايش السلمي في واثم والتنمية المشتركة.

وترحب الصين بجهود البوسنة والهرسك الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون. ويحدونا الأمل في أن يعمل الشعب

المدني من اتفاق دايتون للسلام. وندعو جميع الأطراف إلى توفير التعاون الضروري لعمل الممثل السامي. وننوه أيضا بالدور الحيوي الذي تضطلع به البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وعملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، في الحفاظ على السلامة والاستقرار في البلد.

**السيد سيس (السنغال)** (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على التقرير المفصل (انظر S/2017/922، المرفق) الذي عرضه علينا من فوره، وأود، باسم السنغال، أن أحيي اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧)، الذي يمدد ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، عملية ألتيا، لمدة ١٢ شهرا. ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره للرئاسة الإيطالية على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لنا لمناقشة تقرير الممثل السامي. نود أن ندلي ببعض التعليقات على جوانبه السياسية والاقتصادية والمؤسسية.

على الجبهة السياسية، فإنه على الرغم من استمرار مختلف المشاكل، قطعاً أُحرز تقدم، باعتماد مجلس رئاسة البوسنة والهرسك وثيقة استعراض الدفاع وإدماجها في منظمة حلف شمال الأطلسي، فضلا عن التوقيع بصورة رسمية على البروتوكول المعني بتكليف اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وإبرام معاهدة جماعة النقل مع الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من تلك الخطوات الإيجابية، لا بد من القول إن أنشطة جمهورية صربسكا بوجه خاص، قد قوضت الاتفاق الإطاري العام للسلام، حيث أنها حاولت التدخل في حكم المحكمة الدستورية الذي ينص على عدم دستورية نتائج استفتاء ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. إن وفد بلادي يؤكد دعمه لاحترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، على النحو الذي يكفله اتفاق دايتون، ودستور البوسنة والهرسك والقانون الدولي. ونعتقد أن هذه التطورات تمثل تحديا لدستور

على تعزيز الاستقرار والازدهار في البلد والمنطقة ككل. ونحيط علما أيضا باستمرار تبادل الزيارات على مستوى المسؤولين الرفيعي المستوى والقيادات السياسية بين بلدان المنطقة، الأمر الذي نعتقد أنه سيعزز علاقات حسن الجوار والنهوض بالتعاون في غرب البلقان.

ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء بعض التطورات المشار إليها في التقرير التي تقوض الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك، لا سيما الخطاب الانفصالي والإجراءات التي تشكل تحديا للنظام الدستوري ونزاهة السلطة القضائية على مستوى الدولة. في هذا الصدد، نحض جميع السلطات والقيادات السياسية على أن تحترم احتراماً كاملاً قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. إذ أنه من الأساسي في عملية بناء الدولة احترام سيادة القانون وسلطة مؤسسات الدولة المنشأة بموجب اتفاق دايتون، ولذلك، من الحيوي أن تمتنع جميع الأطراف عن التصريحات الاستفزازية والإجراءات التي يمكن أن تقوض سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وتماسكها ونظامها الدستوري.

كذلك نحيط علما بالخلاف بشأن إدخال تغييرات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك. ونعتقد أنه يتعين تناول هذه المسألة بعناية فائقة، لأنها يمكن أن تؤثر على تشكيل الحكومة بعد الدورة الانتخابية المقبلة، وتؤدي إلى تقويض الاستمرارية والاستقرار المؤسسي. ويحدونا الأمل في أن يجري تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية بشأن مراجعة قانون الانتخابات الوطني بطريقة تتماشى وأحكام اتفاق دايتون للسلام. كما نشجع الأطراف على الشروع في حوار سياسي جاد لمعالجة خلافاتها حول مسألة الإصلاحات الانتخابية التي سيكون من الملائم التطرق إليها بشكل خاص في ضوء الانتخابات العامة المقبلة في عام ٢٠١٨.

ختاماً، نود أن نعرب عن تأييدنا للممثل السامي وأعضاء طاقم مكتبه في الاضطلاع بولايتهم في رصد تنفيذ الجانب

والاقتصادية الجارية. ويصدق الشيء ذاته فيما يتعلق بتعزيز قوات الدفاع والأمن لكي يتسنى لها في نهاية المطاف التغلب على جوانب القصور التشغيلية والاستراتيجية في أي حالة يسود فيها خطر الإرهاب.

ختاماً، أود أن أشجع مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على مواصلة المشاركة والتعاون بشأن الحالة في البوسنة والهرسك لكي يتسنى لها الاستمرار في المضي قدماً، مثلما فعلت طوال أكثر من ٢٠ عاماً.

**السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
نود أن نتبادل أفكارنا معكم، سيدي الرئيس، بشأن تقرير الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (S/2017/922، المرفق). ومن ضمن جميع تقارير التي قدمها السيد إنزكو إلى مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٩، نرى أن هذا التقرير هو الأكثر تحيزاً. وتشير الوثيقة المعروضة علينا بدرجة أقل إلى تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، وهي بدرجة أكبر بمثابة تجميع للهجمات المغرضة والمتحيزة على جمهورية صربسكا، التي للأسف التقطتها بالفعل عدد من الوفود الموجودة في هذه القاعة.

وفي الواقع، فإن التقرير لا يشير سوى إلى شيء واحد: وهو أن صرب البوسنة وحدهم هم المسؤولون عن جميع المشاكل التي تعاني منها البوسنة والهرسك. وكل من له معرفة سطحية بالحالة في البوسنة سيفهم أن الصورة التي رسمها الممثل السامي بعيدة عن الحقيقة؛ وهي مضللة وتدل على أن من رسمها فقد صلته بالواقع.

إننا نشعر ببالغ الجزع من كون السيد إنزكو يدخل في دائرة كراهية الصرب الصارخة واقتصر نشاطه اليومي على تعزيز العلاقات مع بانيا لوكا وكسب التأييد للتكامل الأوروبي - الأطلسي للبوسنة والهرسك. وذلك يخالف ولايته والواقع السياسي المحلي في البلد المضيف على السواء. وسأكون صريحاً - إننا ينبغي ألا نركن إلى العداوة، بل نؤدي مهامنا

البلد الذي يحتاج إلى العكس تماماً، أي توفير جو من الهدوء والحوار الصريح مع المجتمع بأكمله، مع المراعاة الصارمة للدستور والقانون. وفي هذا الصدد، تحض السنغال أيضاً جميع الأطراف على الانخراط في حوار سياسي، وبذل الجهود بحسن نية لضمان إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨ في ظروف جيدة.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد، فتشيد السنغال بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك، ومع ذلك تشدد على أنه ينبغي تطويره والبناء عليه من أجل تعزيز التنمية المتسقة، وتحقيق الاستقرار، ورفاه الشعب. لذلك، نشجع جميع الفئات الإثنية الثلاث على العمل معاً على نحو أوثق، والسعي لتحقيق رغبتها المشتركة في التعايش، وهو اختبار للدولة المستقرة والقوية والمسالمة التي من شأنها أن تشارك مشاركة كاملة في مجتمع الأمم.

نؤكد أيضاً دعمنا للممثل السامي، وندعو جميع الأطراف إلى التعاون معه. وكما يبين تقريره بكل وضوح، فإن وجود البعثة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وما لها من ولاية تنفيذية، أمر مهم أكثر من أي وقت مضى، حيث أنها تتيح للممثل السامي والجهات الدولية الفاعلة الأخرى تنفيذ ولاياتها لكفالة سلامة وأمن كل المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك.

أنتقل الآن إلى مسألة مكافحة الإرهاب، وهي إحدى المشاكل التي تواجه البوسنة والهرسك، لا سيما في الحالة التي تبرز فيها مشاكل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتدفقات المهاجرين المعقدة التي ما زالت تزيد من التحديات التي تواجه أمن البلد والمنطقة بأسرها. وغني عن القول، إنه سيكون من المستحيل تحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الإرهاب بدون تعزيز التعاون اللازم على جميع المستويات بين السلطات في سائر أرجاء البلد. وفي رأينا، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود البوسنة والهرسك من أجل مساعدتها على إبداء قدر أكبر من القدرة على الصمود في التعامل مع المشاكل الاجتماعية



التي ينبغي أن تستند إلى احترام أحد أحكام دايون الرئيسية - ألا وهو كفالة المساواة لجميع الشعوب.

وينبغي أيضا أن يراعى ذلك المبدأ نفسه في عمل نظام العدالة في البوسنة والهرسك، الذي تثار حوله الكثير من الشكوك فيما يتعلق بإنصافه واستقلاله ونزاهته وفعاليته. وأوضح مثال على ذلك الحكم الذي أصدرته مؤخرا محكمة البوسنة والهرسك في قضية القائد البوسني المسلم زمن الحرب، ناصر أوريتش.

ومن المثير للدهشة أن السيد إنزكو، في تقريره، قرر ألا يركز على تلك المسائل، التي تشكل قضايا ملحة لمواطني البوسنة والهرسك، الذين من الواضح أنهم يفقدون الثقة بالعدالة. وفشل تماما في التطرق للمشاكل النظامية في الدوائر الخاصة على الصعيد البوسني، التي تعطي إثنين من الشعوب التأسيسية سببا للشعور بالقلق حيال استقلالها عن الضغط السياسي، وحيادها وتمثيلها الوطني الواجب.

إننا لا نتفق مع الفكرة الرئيسية - ومفادها أن قيادة صرب البوسنة تتسبب في تقويض اتفاق دايون - التي ابتكرها السيد إنزكو. وفي تقريرها البديل المقدم إلى مجلس الأمن، فصلت جمهورية صربسكا بشكل واضح ولا لبس فيه التزامها باتفاق دايون وبسلامة البوسنة والهرسك. وعرضت موقفا معطلا بصورة جيدة إزاء المشاكل الرئيسية في البلد، وهو يختلف عن موقف الممثل السامي. ونوصي أعضاء المجلس بأن يقرأوا هذه الوثيقة بعناية بدلا من أن يتجاهلوها، لا سيما أنها عمت في نيويورك قبل انعقاد الجلسة، بخلاف تقرير الممثل السامي.

وذلك ينطبق أيضا على القرار بشأن الحياد العسكري الذي اعتمدته في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، ورد الممثل السامي عليه تجاوز إلى حد بعيد التعليقات الصادرة من مقر منظمة حلف شمال الأطلسي في سراييفو. إننا لا نفهم السبب وراء عدم تمكن أعلى هيئة تمثيلية لذلك الكيان من إبلاغ السلطات الاتحادية البوسنية بصورة ديمقراطية بموقفها

بكل أمانة. ويشمل ذلك النهج تعزيز عمليات المصالحة الوطنية والحوار السياسي الداخلي القائم على الاحترام المتبادل والحلول التوافقية وتوافق الآراء، وبطبيعة الحال، النظر بكل احترام في آراء جميع أصحاب المصلحة.

وينبغي للسيد إنزكو أن يأخذ بعين الاعتبار أنه، في البوسنة والهرسك، يمثل المجتمع الدولي بأسره، وليس فرادى الأعضاء الذين يختارهم بصورة انتقائية من المجتمع الدولي. وعليه أن يتصدر سياسات منسقة، لا أن ينفذ تعليمات الآخرين أو يسترشد بالعداء الشخصي.

ونود أن ننفذ إلى جوهر الحقائق في البوسنة والهرسك، التي سمتها الرئيسية وجود أزمة سياسية داخلية عميقة على الصعيد البوسني وفي اتحاد البوسنة والهرسك على السواء. وهي تقوم على عدم وجود حوار على قدم المساواة أو قائم على الاحترام المتبادل فيما بين الشعوب المؤسسة الثلاثة. ومن الغريب أن الممثل السامي فشل في التشديد على ذلك في تقريره.

إن عدم وجود ذلك التفاعل الحقيقي فيما بين الطوائف العرقية تحديدا هو الذي يثير المشاكل لقدرة الهيئات الحكومية على أداء عملها، ويعوق عملية تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية - بما فيها بالمناسبة جدول الأعمال الأوروبي - مما يضطر الطوائف الإثنية المحلية لبذل جهود إضافية لحماية وتعزيز المساواة والاستقلال الذاتي الواسع الذي يضمه اتفاق دايون.

ويتضمن اتفاق السلام الموقع عليه في عام ١٩٩٥ مجموعة من القواعد والشروط التي تؤدي كامل مهامها من أجل عمليات البوسنة والهرسك. وينبغي ألا يكون هناك تدخل من الخارج. ويجب أن تكون جميع القرارات ناجمة عن الحوار السياسي الداخلي وتوافق الآراء. وذلك ينطبق على إحدى المسائل ذات الأولوية الحالية، وهي تحديدا، إصلاح التشريعات الانتخابية،



بشأن توحيد الأهداف - بناء السلام والأمن والاستقرار في البلد والمنطقة - وهي أهداف آخذة في أن تصبح ملحّة بشكل متزايد، ولا سيما في ضوء التهديد الإرهابي في أوروبا.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نعرب عن امتناننا لأصحاب المصلحة السياسيين والمنظمات المدنية في جمهورية صربسكا. ونشكر السلطات على إزاحتها الستار عن نصب لتخليد ذكرى فيتالي إيفانوفيتش تشوركين، الذي قدم، بصفته الممثل الخاص للرئيس الروسي وبعد ذلك بصفته الممثل الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة، إسهاما هائلا في تحقيق استقرار الحالة في منطقة البلقان.

**السيد إينشوستي جوردن** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشيد بوليفيا بالتقرير (انظر S/2017/922، المرفق) الذي قدمه السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، وباتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧). إن تأييد المجلس لتمديد قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي - عملية ألتيا يدل على استعداداته للدفاع عن الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك واحترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن دعمه لاتفاق دايتون. ونأمل أن تواصل عملية عملية ألتيا التعاون الوثيق مع البوسنة والهرسك وأن تضطلع بدور بناء في حفظ السلام والأمن في البلد ضمن إطار ولاية العملية.

ونشيد أيضا بالتطورات السياسية الإيجابية في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما الخطوات التي اتخذت لتنفيذ خطة الإصلاح والتوقيع على معاهدة الجماعة معنية بالنقل من جانب البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي وخمسة بلدان أخرى من منطقة البلقان.

إن تلك الجهود دليل على التزام حكومة البوسنة والهرسك بمواصلة إجراء الإصلاحات اللازمة من أجل تحقيق الاستقرار في البلد، والإسهام في المبادرات الأخرى الرامية إلى تحقيق التنمية

فيما يتعلق بمسألة شائكة ومؤلة للغاية للبوسنة والهرسك، وهي تحديدا، التقارب بين الأخيرة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وهي مسألة لا يمكن تجاهلها.

وفي ضوء ما تقدم، هناك أمر واحد واضح - إن الممثل السامي، وهو آلية للحماية الخارجية، عفا عليه الزمن الآن. فهو لا يضطلع بدور إيجابي في عملية التسوية؛ وبدلا من ذلك يثير توترا لا داعي له ويتورط في مسائل لا صلة لها بولايته، على سبيل المثال، المضي قدما نحو التكامل الأوروبي - الأطلسي. ونقترح أن يعيد المجلس النظر في الجوانب العملية لإغلاق مكتب الممثل السامي، بما في ذلك مراعاة برنامج ٢+٥. وحظي ذلك الاقتراح بالموافقة في عام ٢٠٠٨، ومع ذلك، لا يزال المكتب يزاول أعماله. ومن الواضح أن المطلوب اتخاذ خطوات إضافية لتقليص ميزانية المكتب وموظفيه.

وبدلا من أشكال النفوذ الحمائية، يجب أن نركز على جدول أعمال البوسنة والهرسك في المستقبل. وينبغي أن ينصب تركيز النقاش على النقل غير المشروط وبدون أي استثناء، لكامل المسؤولية إلى السلطات المحلية، بما في ذلك مجال العدالة. فلا يزال يوجد ثلاثة قضاة أجانب يتولون رئاسة المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، الأمر الذي يشكك في سيادة البلد. ويشكل تشجيع حوار سياسي داخلي منصف وقائم على الاحترام المتبادل السبيل الوحيد الممكن نحو تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية. ويجب أن يكون هناك تركيز على عدم التدخل الدولي في الشؤون المحلية، على نحو ما كان عليه الحال في القرار الصادر مؤخرا عن المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين بشأن عملية التحري عن الموظفين القضائيين، ورفض الجزاءات الانفرادية كأداة لممارسة الضغط على الأفراد غير المرغوب فيهم. فذلك أمر لا يؤدي سوى إلى إثارة التوتر، وهو ما يجب على مجلس الأمن أن يناقشه.

إن لروسيا علاقات ودية مع جميع شعوب البوسنة والهرسك ومنطقة البلقان. ويجب أن تستخدم المنطقة منبرا للتعاون البناء

الذي قدمه إلى المجلس مؤخرًا. كما نشكر الرئاسة الإيطالية لمجلس الأمن على عقدها لمناقشة اليوم.

إننا نرحب باتخاذ المجلس اليوم للقرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧) الذي يحدد لسنة أخرى ولاية عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ونقدر العمل الذي يضطلع به مكتب الممثل السامي في الميدان ل تعزيز تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته، فضلا عن جهود عملية ألتيا لكفالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم عملية توطيد اتفاق دايتون.

وكما ذكرنا كثيرا، فإن أوروغواي تؤمن إيمانًا قويا بالاحترام الصارم لمبدأ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. واليوم، وبذلك الروح، نؤكد مرة أخرى دعمنا دعمنا لوحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها. وبمثل احترام مؤسسات الدولة وسيادة القانون السبيل المفضي إلى إقامة بوسنة وهرسك مستقرة، يمكن فيها لطوائفها التأسيسية العيش جنبا إلى جنب في سلام. وفي ذلك الصدد، تعتبر أوروغواي سيادة القانون وسلطة المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاق الإطاري العام حاسمان، وترى أن احترامهما هو السبيل صوب تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي في البوسنة والهرسك. ويجب على على السياسيين في البوسنة والهرسك التصرف بمسؤولية والمشاركة في حوار بناء سيمكنهم من التغلب على خلافاتهم، بالتركيز على المصالحة الوطنية وعلى تحقيق الأهداف المشتركة التي يمكن أن تجعل البوسنة والهرسك قوية ومزدهرة.

وكفالة الاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك والتعايش السلمي بين جميع مجموعاتها العرقية ستفيد المجتمع الدولي على نحو عام والمنطقة بصفة خاصة.

وأود أن أدلي ببضعة تعليقات على بعض جوانب تقرير الممثل السامي وعلى الأحداث الأخيرة. وعلى غرار ما ورد في

والاستقرار اللذين يطمح البلد إليهما. وفي هذا الصدد، نحث السلطات على التركيز على تلك الجوانب، وعلى أن تكتف جهودها لتنفيذ خطة العمل ٢+٥، التي تشكل شرطا مسبقا لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وإذ أننا نرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في مجال التنمية الاقتصادية. نشعر بالقلق إزاء التحديات المتواصلة على الجبهة السياسية، التي تمثل تهديدا كبيرا على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها، لن تعرض انعكاساته للخطر البلد فحسب، بل منطقة البلقان بأسرها. وفي ذلك الصدد، فإننا نحث جميع الزعماء السياسيين في البلد على وضع مصالح الشعب البوسني قبل شواغلهم السياسية العرقية الضيقة.

ونناشد جميع أولئك الزعماء مواجهة هذه التحديات بروح من التوافق وفي بيئة تتسم بالشمولية، وبمشاركة جميع الأحزاب السياسية البوسنية مشاركة تامة، تمشيا مع اتفاق دايتون للسلام، الذي لا يزال يشكل الأساس القانوني ومعياري الاستقرار والحل السلمي للمنازعات بين الأطراف، في سعيها إلى السلام الدائم. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نشدد على أهمية كفالة احترام جميع الأطراف لسيادة البوسنة وسلامتها الإقليمية ودستورها ن فضلا عن القرارات الصادرة عن الجهاز القضائي لديها فيما يتعلق باحترام سيادة القانون. كما نحث القادة السياسيين وجميع الأطراف على الكف عن الخطاب القومي المثير للخلافات.

وأخيرا، نؤكد من جديد دعمنا لجميع شعوب البوسنة والهرسك للعيش معا في وئام من أجل تحقيق التنمية المشتركة لديها. ونحث المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام لشواغل جميع الأطراف المعنية باتبني نهج حيادي ومنصف بغية التخلي عن انقسامات الماضي.

**السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):** بادىء ذي بدء، نود أن نشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية اليوم، وتقريره (انظر S/2017/922، المرفق)

كما يجب أن يظل التركيز منصبا على الاقتصاد، بما أنه سيكون من المهم اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإيجاد فرص العمل ووضع استراتيجيات مشتركة بشأن الطاقة والزراعة والعمالة. ولذلك، ترحب كازاخستان بتوقيع البوسنة والهرسك على معاهدة النقل الجماعي مع الاتحاد الأوروبي وخمس دول أخرى من غرب البلقان، التي تتيح فرصا كبيرة للربط بين الأمن والتنمية، على سبيل المثال فيما يخص الهياكل الأساسية وقطاعات النقل وقطاع الأعمال، مع شركاء وجهات فاعلة إقليمية ودولية كبيرة، ومن ثم التحرك بثبات في اتجاه الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

ونعتقد أنه من أجل نجاح تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، تعتمد التنمية الاستراتيجية في البوسنة والهرسك بشكل مباشر على المناخ السياسي، وعلى ضمانات السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، أود أن أضيف بأنه لا ينبغي أبدا الطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

والبلد بصدد التحضير للانتخابات الرئيسية التي ستجري خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ويجب على جميع الأطراف أن تركز جهودها على استمرار الحوار السياسي لمناقشة إمكانية إدخال تعديلات على قانون الانتخابات مع اعتمادها في مواعيد متفق عليها. وناشد قادة جميع الأطراف المعنية تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام واحترام جميع الأحكام والإجراءات التي تشكل جزءا لا يتجزأ من تلك التسوية، بما في ذلك أحكام المحكمة الدستورية.

ونرحب بالإرادة السياسية التي أبان عنها القادة الصرب الذين قاموا بزيارة سرايفو في شهر أيلول/سبتمبر. ونعتقد أيضا أن الاتصالات المباشرة مع قادة الدول المجاورة هي أكثر السبل فعالية لتعزيز الحوار وإرساء الثقة بين الأطراف. وكمبدأ عام، يرحب وفد بلدي بالحوار الإيجابي الجاري بين حكومتي البوسنة

والتقرير السابق، فإن هذا التقرير يشير إلى أن سلطات البوسنة والهرسك لم تحرز سوى تقدم محدود في اتجاه تلبية متطلبات الأهداف الخمسة والشرطين التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، بوصفها شرطا مسبقا لإغلاق مكتب الممثل السامي. وبالتالي، من الضروري أن نواصل التأكيد على أهمية العمل من أجل إحز التقدم بشأن الامتثال الكامل لخطة عمل ٥+٢. وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في بعض المجالات، ينبغي أن نشدد أيضا على أن البوسنة والهرسك قد اتخذت بعض التدابير الرامية إلى تنفيذ برنامجها الإصلاحي، مما يشكل خطوة إيجابية، وهي تحز التقدم في تنفيذ البرنامج الإصلاحي لتموز/يوليه ٢٠١٥، الذي يركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر عن، وتتخذ الدمج في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز سيادة القانون وتحسين المناخ السياسي في البلد عموما.

وسيكون من الضروري أيضا تناول هذه الإصلاحات قبل بدء الحملة الانتخابية المقررة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ويجب على جميع الأطراف في البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي دعم جميع الجهود الرامية إلى تشجيع السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، تكرر أوروغواي رغبتها في التوصل إلى بوسنة وهرسك مستقرة وذات سيادة، يمكن فيها لجميع مواطنيها العيش بسلام والعمل من أجل الصالح العام.

**السيد توميش** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي يرحب بتجديد المجلس لولاية عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي لعام إضافين ويود أن يشكر الممثل السامي إنزكو على ما معلوماته المستكملة.

ومع استمرار العملية الانتقالية، تحققت بعض أوجه التقدم في البوسنة والهرسك فيما يتعلق ببناء مؤسسات قوية للدولة والحوار الجامع والإجراءات الديمقراطية، فضلا عن العمل على إحراز التقدم وبناء قضاء نزيه.

السامي، على الرغم من أنه محوري دائما، أهمية خاصة في السنة المقبلة في ضوء الانتخابات العامة المقبلة في عام ٢٠١٨. وتغتنم أوكرانيا هذه الفرصة لكي تدعو حكومة جمهورية صربسكا إلى استئناف التعاون مع الممثل السامي والامتناع عن تخويف فريقه.

وترحب أوكرانيا باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧) بالإجماع اليوم. فالموقف الموحد للمجلس يرسل رسالة دعم قوية إلى شعب وقادة البوسنة والهرسك، وكذلك لأنشطة قوة ألتيا لحفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. ويمثل قرار اليوم كذلك دعوة موحدة للبوسنة والهرسك إلى تكثيف جهودها الرامية إلى إكمال خطة عمل ٥+٢، والابتعاد عن سياسات الاستقطاب وخطابه ومواصلة العمل على تنفيذ إصلاحات شاملة. ونرى أن تلك الخطوات، إلى جانب المزيد من الإجراءات الرامية إلى التكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي، ستسهم في بناء بلد مستقر ومزدهر لصالح جميع المواطنين.

وتتطلع أوكرانيا إلى اليوم الذي تصبح فيه البوسنة والهرسك عضوا كاملا العضوية في الاتحاد الأوروبي. ونرحب بالتقدم المحرز في هذا الاتجاه بالتوقيع في أيلول/سبتمبر على معاهدة جماعة النقل مع الاتحاد الأوروبي وخمسة بلدان أخرى في منطقة غرب البلقان، فضلا عن الأعمال الجارية المتعلقة بتجميع الردود على استبيان المفوضية الأوروبية. وبالنظر إلى الدعم الحالي من شعب البوسنة والهرسك للتكامل الأوروبي، نعتقد بصدق أن هذا الهدف من أهداف السياسة الخارجية يمكن أن يوحد كلا الكيانين.

ونردد الشواغل التي أعرب عنها الممثل السامي إزاء بعض القرارات غير المسؤولة التي اتخذتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، حتى وإن تم التراجع عن بعضها مؤخرا. وفي تطور إيجابي، يسرنا ورود تقارير بالعدول عن التهديد بإجراء استفتاء بشأن مركز جمهورية صربسكا في الوقت الراهن. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر دعم أوكرانيا الكامل لسيادة البوسنة والهرسك

والهرسك وصربيا، بإجراء اتصالات منتظمة رفيعة المستوى، ويشجع الأطراف على الاستمرار في ذلك.

وعلى الجبهات الأخرى،، يجب تركيز الجهود أيضا على تحويل ممتلكات الدفاع إلى هياكل الدولة وهياكل مدنية، وكفالة المزيد من المسؤولية المالية والاستدامة، وتعزيز الجمعية البرلمانية، وتطوير وسائل الإعلام ووسائل الاتصالات والبث.

إن البلد بحاجة إلى المزيد من الدعم لتحسين منظومة الطاقة فيه وهياكله الأساسية وتجارته الخارجية وعلاقاته الاقتصادية ومجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. كما يتعين معالجة مسألة عودة اللاجئين والأشخاص المشردين وإعادة توطينهم. والأهم من ذلك كله، ستكون مشاركة منظمات المجتمع المدني والحركات الشعبية ومشاركة النساء والشباب وممثلي الفئات الضعيفة الأخرى كذلك حاسمة لتحقيق الوئام الاجتماعي وبناء الثقة والائتمان بين الطوائف على وجه السرعة.

وأخيرا، تتمثل المهمة النبيلة التي تواجه البوسنة والهرسك في تحسين الحياة اليومية للمواطنين وتعزيز المصالحة. ونعتقد أن التقدم المحرز على مسار الاندماج في الاتحاد الأوروبي سيكون حافزا للمصالحة وسيساعد على حل المسائل التي طال أمدها والتصدي لمختلف الإصلاحات.

**السيد يلتشينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيُدلى به في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأشكر الممثل السامي فالتين إنزكو على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره (انظر S/2017/922، المرفق)، الذي جاء موضوعيا كالعادة. كما إنني أعيد تأكيد دعم أوكرانيا الكامل والمستمر لجهودها الرامية إلى مساعدة سلطات البوسنة والهرسك في التغلب على التحديات التي تواجهها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك. وسيكتسي دور الممثل

عملية السلام، فإن على المجلس واجب توفير كل ما يلزم من دعم سياسي لكفالة تحقيق المزيد من السلام والتنمية في البوسنة والهرسك. ومن المهم للغاية ضمان التصدي بحزم لأية محاولات للتعدي على استقلال البوسنة والهرسك ووحدة وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ومنعها.

**السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على عرضه لأحداث المستجدات بشأن البوسنة والهرسك. يضطلع مكتب الممثل السامي بدور أساسي منذ ما يربو على ٢٢ عاما من أجل مساعدة البوسنة والهرسك على المضي قدما صوب تحقيق السلام والازدهار وتعزيز أمن واستقرار المنطقة. وأود أن أشكر الممثل السامي بصدق على خدماته العظيمة وتقاريره الممتازة والمحايدة وأن أعرب عن دعمنا المستمر لولاية مكتبه، بوصفه السلطة المرجعية المسؤولة عن تفسير تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ونرحب بصياغة القرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧)، المتخذ اليوم، والذي يعيد تأكيد الولاية المنوطة به. فدوره لا يزال محوريا، خاصة وإن البوسنة والهرسك تتطلع إلى إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠١٨ وتكابد انقسامات سياسية تهدد بتقويض المكاسب التي تحققت بموجب الاتفاق.

وتؤكد التحديات المستمرة، التي يبرزها آخر تقرير للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر S/2017/922، المرفق)، أنه يجب على المجلس أن يظل يقظا في مواجهة من يسعون إلى إضعاف النظام الدستوري لدولة البوسنة والهرسك الواحدة. وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بدعم اتفاق دايتون للسلام واحترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وتشجيع مواصلة اندماجها الأوروبي والأوروبي الأطلسي.

ونثني على العمل المتواصل لقوة أثلثا لحفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في تعزيز الأمن

وسلامتها الإقليمية، وللتأكيد على أنه لا يحق لكياناتها الانفصال. وتؤيد أوكرانيا بقوة موقف الممثل السامي بشأن القرار المتعلق بحماية النظام الدستوري وضمان الحياد العسكري لجمهورية صربسكا، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في تشرين الأول/أكتوبر. ويساورنا القلق كذلك إزاء احتمال أن يرجح هذا القرار، بالفعل، كفة تقسيم البوسنة والهرسك، ولا يمكننا تأييد المحاولات الرامية إلى تقويض الاتفاق الإطاري العام والنظام الدستوري للبوسنة والهرسك.

سيكون العام المقبل عاما صعبا للغاية بالنسبة للبوسنة والهرسك. فقد بدأت بالفعل الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة المقبلة في عام ٢٠١٨، قبل سنة كاملة، بأعمال وتصريحات باعثة على الفرقة بشدة. وعلى الرغم من المشاكل القائمة المتصلة بالانتخابات غير المباشرة، لم تشرع الأطراف في برلمان الدولة بعد في حوار سياسي جاد لمناقشة إمكانية إدخال تعديلات على قانون الانتخابات، تعالج هذه المسألة. وتشمل المشاكل المحتملة أو الفعلية الأخرى رفض سلطة محكمة البوسنة والهرسك ومكتب مدعيها العام في جمهورية صربسكا واستمرار محاولات السلطات هناك اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة الخارجية، وغير ذلك الكثير. وإذا لم يتم التصدي لهذه التحديات بطريقة شاملة وتوافقية، بمشاركة جميع الأطراف، فإن المكاسب السياسية التي تحققت منذ إبرام اتفاق دايتون ستفوز.

ولذلك، أدعو القادة السياسيين لجميع الأطراف إلى الابتعاد عن الخطاب الانقسام والتركيز على المسائل الحقيقية، التي تشند الحاجة إلى إحراز تقدم فيها. وسيكون من الضروري، على وجه الخصوص، مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة الإصلاح التي تشمل إصلاح المجالات الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون والإدارة العامة. ومن المهم أيضاً إظهار التقدم المحرز في أداء السلطة القضائية وفي مكافحة الفساد والجريمة المنظمة وفي مكافحة التطرف والإرهاب. وإذا ندخل العقد الثالث من



والسلامة الإقليمية لها. وبالمثل، يجب أن ندعم من يسعون إلى حماية دستور الدولة ومبادئ اتفاق دايتون للسلام.

إننا نتطلع، مرة أخرى، إلى اليوم الذي تستوفي فيه البوسنة والهرسك الأهداف والشروط التي حددها مجلس تنفيذ اتفاق السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونتطلع إلى اليوم الذي يمكننا القول فيه بثقة مطلقة أن البوسنة والهرسك نفذت اتفاق السلام بالكامل وأصبحت الآن "دولة تنعم بالسلام وتملك مقومات البقاء، وتمضي بصورة لا رجعة فيها على مسار الاندماج الأوروبي". غير أن ذلك اليوم لم يأت بعد.

وندعو قادة البوسنة والهرسك وجميع أعضاء المجتمع الدولي إلى دعم الإجراءات والإصلاحات اللازمة لبلوغ ذلك الهدف الهام. وفي تلك الأثناء يجب على المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته إزاء مكتب الممثل السامي للمساعدة على ضمان وفائه بولايته.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على عمله وإحاطته الإعلامية.

تؤيد إيطاليا أيضا البيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وقد جدد مجلس الأمن اليوم بالإجماع دعمه لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي - عملية ألتيا، فضلا عن تحديد دعوته البوسنة والهرسك إلى تسريع وتيرة الإصلاحات تمشيا مع منظور التكامل الأوروبي. وتؤيد إيطاليا تماما مسار الاتحاد الأوروبي الذي اختارته البوسنة والهرسك، وستواصل مساعدة البلد على تحقيق ذلك الهدف. وأحرز تقدم هام حتى الآن، الأمر الذي يدل على التزام جميع الأطراف بتحقيق ذلك الهدف المشترك. وما فتئت السلطات على جميع المستويات المؤسسية تعمل على استبيان الرأي الذي طرحته مفوضية الاتحاد الأوروبي

وبناء القدرات في البوسنة والهرسك. ونؤيد تأييدا تاما تجديد ولاية ألتيا ودور التوجيه المهم الذي تضطلع به قيادة الحلف في سراييفو بالمساعدة على تنفيذ خطط استعراض وتحديث الدفاع.

وتحث الولايات المتحدة على مواصلة إحراز تقدم صوب الاندماج في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي على السواء. وسيتطلب ذلك رؤية وإرادة سياسية. كما سيتطلب متابعة حقيقية للالتزامات مثل تسجيل الممتلكات الدفاعية والإجابة بصورة كاملة على استبيان الاتحاد الأوروبي وفي حينه. ونحث جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على الاستمرار في التركيز على الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك على الجبهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانتخابية. ويجب على الحكومة أن تعمل على تعزيز سيادة القانون والتصدي للفساد وتحسين المناخ السياسي العام في البلد لصالح جميع المواطنين في البوسنة والهرسك. إن معالجة ملف هذه الإصلاحات الآن، قبل دورة عام ٢٠١٨ الانتخابية، أمر بالغ الأهمية. ويجب أن يبذل قادة البوسنة والهرسك كل جهد ممكن لضمان تماشي القانون الانتخابي مع الأحكام ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية.

كما نحث جميع الأطراف في البوسنة والهرسك - قبل انتخابات العام المقبل - على تجنب الخطاب الانقسامية الذي يعمق الخلافات السياسية ويؤدي إلى تفاقم الانقسامات العرقية. ونتشاطر العديد من الشواغل التي أثارها الممثل السامي إزاء الأعمال التي يقوم بها كل من يسعى إلى إضعاف المؤسسات على مستوى الدولة، سواء من خلال تجاهل قرارات المحكمة الدستورية أو بالعمل خارج عملية صنع القرار القائمة. وينبغي أن تكون الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على رئيس جمهورية صربسكا ميلوراد دوديك بمثابة تحذير لمن يسعون إلى تقويض الاستقرار في البوسنة والهرسك. وينبغي للمجلس أن يبقى متحدا وراء سيادة البوسنة والهرسك وكيانها وشعوبها المؤسسة الثلاثة،



على الجهود المبذولة مؤخراً لتوطيد العلاقات الإقليمية. ونرحب بقرار البوسنة والهرسك التوقيع على معاهدة لجماعة معينة بالنقل - وهي خطوة هامة صوب التكامل الإقليمي الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة غرب البلقان الذي استضافته إيطاليا في مدينة تريستا في تموز/يوليه الماضي. ويجب أن تواصل جميع بلدان غرب البلقان العمل في ذلك الاتجاه الذي نراه أساسياً مع تزايد اقتراب تلك البلدان من الاتحاد الأوروبي.

وأختتم بياني بالتنويه إلى أن تأييدنا للبوسنة والهرسك يستند إلى احترام سيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية على النحو الذي يجسده اتفاق دايتون للسلام. ونحث البلد على المضي قدماً بخطة عمل ٢٠٥ التي وضعها مجلس تنفيذ السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونؤكد مجدداً تأييدنا الكامل لعملية ألتيا ونتطلع إلى استعراضها الاستراتيجي. ونحن على استعداد لمناقشة احتمال إعادة تشكيل الوجود الدولي في البوسنة والهرسك في الحفل المناسب لذلك، نظراً لاستمرار توطيد استقرارها إلى جانب مضي البلد قدماً في عملية اندماجه في الاتحاد الأوروبي. وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

**السيد فوكاسينوفيتش (البوسنة والهرسك)** (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أتمنى لكم ولوفدكم كل النجاح.

ونرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وقد أحطنا علماً بتقريره (S/2017/922، المرفق) عن الحالة في البوسنة والهرسك، الذي يشمل الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وترحب البوسنة والهرسك باتخاذ القرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧) الذي يمدد ولاية قوة حفظ السلام في البوسنة والهرسك بقيادة

هذا العام، وهو بمثابة الخطوة الأولى صوب تحقيق مركز البلدان المرشحة لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي. ونحثها على مضاعفة جهودها لضمان تنسيق وانسجام إجاباتها على الاستبيان.

ويؤسفنا أن وتيرة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية قد تباطأت بدلاً من تسريعها خلال الأشهر القليلة الماضية. ويتعين تحقيق تطلعات جميع المواطنين إلى مستقبل أفضل على وجه الاستعجال. وقد أبدى قادة البلد سلفاً قدرتهم على الإنجاز عندما يعملون معاً لمصلحة البوسنة والهرسك. ولن تفيد الإجراءات والخطابات الانقسامية المتجذرة في الماضي في تحقيق تلك المصلحة. بل إنها على العكس من ذلك تماماً لأنها تعوق عملية الإصلاح التي بدأت بصورة مشجعة.

ومن الضروري تحديد الزخم اللازم لتنفيذ خطة الإصلاح الآن أكثر من ذي قبل لإزالة العوائق التي تحول دون مساعدة صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي التي لا غنى عنها لتعزيز تلك العملية، علاوة على تحسين حياة جميع سكان البوسنة والهرسك بصورة ملحوظة. وما دامت تلك هي الأولوية الرئيسية، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى المناقشة الجدية وبروح من الحوار والتوافق للآراء المتعلقة بالتدابير اللازمة لتحسين الإطار الانتخابي عملاً بالقرار الذي أصدرته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن الأهمية بمكان أن تُعقد الانتخابات المرتقبة في العام القادم بطريقة سلسلة وأن تتمكن من تشكيل هيئات ديمقراطية جديدة وقادرة على استئناف عملية الإصلاح الفعال والفوري، علاوة على تواصل المضي صوب الاتحاد الأوروبي.

ولا تزال هناك الكثير من التحديات أمامنا - من قبيل تعزيز سيادة القانون والعدالة ومكافحة الفساد والوقاية من التطرف، وهذه ليست سوى أمثلة على أهمها - إلا أنه يمكن التصدي لها بنجاح بإبداء الإرادة السياسية والعزم المشترك. ولا مناص من استعادة ثقة المواطنين في المؤسسات بإعطاء الشباب على وجه الخصوص فرص حقيقية لبناء مستقبل بلدهم. ونثني

الإجابات على استبيان المفوضية الأوروبية. ونكرر في ذلك الصدد، تقديرنا للاتحاد الأوروبي على التزامه الثابت بعضوية البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي.

ويتمثل أحد أهم أهداف السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك في تعزيز علاقات التعاون الودية والبناءة بين بلدان المنطقة. وما زال منظور الاندماج في الاتحاد الأوروبي يشكل حافزا على عملية التحول والتحديث في المنطقة عن طريق الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وما زال منظور الاندماج في الاتحاد الأوروبي عاملا بالغ الأهمية في مجال التعاون الإقليمي فحسب، فضلا عن أهميته لاستقرار منطقة غرب البلقان بأسرها. ويكتسي التعاون في إطار عملية برلين، الذي يوفر الأصول اللازمة للبنية التحتية لقطاعي النقل والطاقة أهمية خاصة بالنسبة للتنمية الإقليمية.

وتواصل بلدان غرب البلقان عقد اجتماعات منتظمة على أعلى المستويات، وهي تساعد على تهيئة بيئة سياسية إيجابية. وفي مؤتمر قمة غرب البلقان الذي عُقد في تريستا، إيطاليا، مؤخرا في ١٢ تموز/يوليه اعتمد قادة دول غرب البلقان والاتحاد الأوروبي على أرفع المستويات تدابير ملموسة لتعميق التعاون في مجالات الاقتصاد والنقل والبنية التحتية. ونود أن نشدد في ذلك الصدد على أن البوسنة والهرسك قد وقّعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ على معاهدة لجماعة معنية بالنقل مع الاتحاد الأوروبي.

وقد كثفت البوسنة والهرسك جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في العديد من المناطق الرئيسية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصلنا الوفاء بالتزاماتنا الدولية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتواصل البوسنة والهرسك، وفقا لأحكام قانونها الجنائي المعدل، محاكمة الأفراد المتورطين في القتال لصالح التنظيمات الإرهابية، إضافة إلى من ييسر تجنيد المقاتلين الإرهابيين.

وما انفكت مؤسسات البوسنة والهرسك القضائية والأمنية تنفذ استراتيجيتنا المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب. ومن المهم

الاتحاد الأوروبي، عملية ألتيا، لمدة ١٢ شهرا إضافيا. ومن المهم التشديد على أن البوسنة والهرسك، بوصفها البلد المضيف، تقيم علاقة محترمة ومثمرة من التعاون مع عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجال بناء قدرات القوات المسلحة للبوسنة والهرسك وتدريبها على نحو أسهم في تعزيز الملكية الوطنية للعملية.

لقد اتسمت الحالة في البوسنة والهرسك بالسلام والهدوء لفترة طويلة من الزمن، وهو ما تم التنويه إليه بانتظام في تقارير عملية ألتيا وفي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد كُلفت عملية ألتيا بدعم تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق السلام وكفالة الامتثال للمرفقين ١ و ٢ في الإطار العام لاتفاق السلام. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية أعيد تشكيل عملية ألتيا بغية مواءمتها مع الحالة الميدانية، في حين تحولت مهمتها الرئيسية من الردع والأنشطة الرامية إلى توفير بيئة آمنة وخالية من المخاطر لبناء قدرات القوات المسلحة للبوسنة والهرسك وتدريبها.

وتحيط البوسنة والهرسك علما باستعداد الاتحاد الأوروبي لمواصلة تقييم عملية ألتيا ووجودها، آخذا في الاعتبار التقدم المحرز في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، علاوة على مراعاة الحالة الأمنية في الميدان.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البوسنة والهرسك العمل الدؤوب على تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لاندماجها في الاتحاد الأوروبي. وكثفت البوسنة والهرسك أيضا جهودها لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج الإصلاح وفقا لخطة عملها. وأحرزت البوسنة والهرسك تقدما كبيرا في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي في ضوء الاستنتاج الذي توصل إليه مجلس الاتحاد الأوروبي في العام الماضي، بدعوة المفوضية الأوروبية إلى الإدلاء برأيها للبت في الأسس الموضوعية لطلب البوسنة والهرسك. ونسقت السلطات في البوسنة والهرسك أنشطتها على جميع المستويات في العمل المتعدد الأبعاد لتحضير

سالب بنسبة ٠,٢ في المائة، مما يعني أن الأسعار الاستهلاكية قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً بالمقارنة مع السنة السابقة.

ومن المهم الإشارة إلى أن البوسنة والهرسك تسهم بنشاط في السلم والأمن الدوليين من خلال تقديم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولدنا في هذه اللحظة حوالي ٤٠ فرداً يعملون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. إن البوسنة والهرسك، بوصفها عضواً حالياً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تدعم أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتشجع على تبادل الخبرات في مختلف جوانب تنفيذ الخطة.

وأخيراً نود أن نعرب عن استعداد سلطات البوسنة والهرسك لمواصلة عملها لكفالة مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً لمواطنيها. وفي نفس الوقت، نود الإعراب عن الامتنان لشركائنا الدوليين لدعمهم البوسنة والهرسك على هذا المسار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

**السيدة أدامسون (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وألبانيا، فضلاً عن أوكرانيا.

إننا نشكر مجلس الأمن على اتخاذ القرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧) بالإجماع، والقاضي بتحديد ولاية قوة ألتيا لحفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لمدة سنة واحدة. وأنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي فالتين إنزكو مرة أخرى في المجلس وأكد له دعم الاتحاد الأوروبي المستمر. كما أرحب بالممثل الدائم للبوسنة والهرسك وأشكره على بيانه وكلماته الطيبة عن الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي.

التأكيد على أن الاستراتيجية تشمل، إلى جانب التدابير الأمنية، الأنشطة الوقائية لمنع تغذية نزاع التطرف، والتي اضطلعت بها الجهات الوطنية صاحبة المصلحة مثل الطوائف الدينية والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت مؤسسات سيادة القانون والأمن في البوسنة والهرسك تقدماً في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسيل الأموال. وفي هذا الصدد، نشكر الاتحاد الأوروبي على تقديم دعم كبير في مجال بناء القدرات إلى وكالة البوسنة والهرسك لمنع الفساد وتنسيق مكافحته.

وفيما يتعلق بأزمة المهاجرين الدوليين، اتخذت سلطات البوسنة والهرسك مجموعة من التدابير الشاملة بما في ذلك في المجالات الإنسانية والأمنية. وقد نفذت البوسنة والهرسك استراتيجيتها في مجال الهجرة واللجوء، فضلاً عن خطة عمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ويحدد هذا الصك سياسة البوسنة والهرسك في مجال الهجرة واللجوء وفقاً لأعلى المعايير الأوروبية والدولية.

وفيما يتعلق بمحاكمة جرائم الحرب أمام المحاكم المحلية، نود التأكيد مجدداً على أن مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي أمر حيوي للبوسنة والهرسك بوصفها دولة تتسم بالتعقيد وتعدد القوميات. وفي ذلك الصدد، فإن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاكمة جرائم الحرب، بغض النظر عن الأصل القومي أو الديني للجناة أو الضحايا، هو أمر أساسي لتحقيق المصالحة والاستقرار على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، من المهم التأكيد على أن اقتصاد البوسنة والهرسك، شأنه شأن اقتصادات أخرى في المنطقة، قد تأثر جراء التباطؤ الاقتصادي العالمي. غير أن اقتصاد البوسنة والهرسك ما فتئ ينمو بوتيرة قوية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نما اقتصاد البوسنة والهرسك بنسبة ٢,٧ في المائة. ومعدل التضخم الحالي

الإصلاحات الشاملة بطريقة شاملة للجميع، لصالح جميع المواطنين. علاوة على ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي مؤسسات البوسنة والهرسك إلى تكثيف جهودها فيما يتعلق بعمل القضاء واستقلاله، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، ومكافحة الإرهاب ومنع التطرف.

وينبغي في هذا الصدد أن تمتنع السلطات السياسية عن تفويض السلطة القضائية في البوسنة والهرسك وعن التعليق على الإجراءات القضائية الحساسة، لأغراض الانتخابات. فمن مسؤوليتها تهيئة بيئة هادئة يمكن فيها للسلطة القضائية أن تفصل في القضايا على نحو فعال ومستقل. وفي المقابل، ينبغي لأعلى السلطات القضائية في البلد التمسك بالمعايير المناسبة من النزاهة والاستقلالية. ويكرر الاتحاد الأوروبي مجدداً نداءاته على جميع مستويات الحكم في البوسنة والهرسك لضمان فعالية آلية التنسيق، بما في ذلك بغرض كفالة إجابات موحدة ومتسقة على استبيان رأي المفوضية. وفي هذا الصدد، تحتاج البوسنة والهرسك إلى مواصلة الأعمال المضطلع بها للرد على الاستبيان.

وكما ذكر آنفاً، فإن الانتخابات العامة ستجري بعد ١٢ شهراً. ورغم الإقرار بأن دستور البوسنة والهرسك يُدرج البوشناق والكروات والصرب بصفتهم شعوباً تأسيسية، إلى جانب غيرهم، يكرر الاتحاد الأوروبي أن مبادئ المساواة وعدم التمييز بين جميع المواطنين يجب أن تكون مكفولة تماماً. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنه لا ينبغي اتخاذ أي خطوات تشريعية أو سياسية من شأنها أن تجعل تنفيذ الحكم في قضية سايديتش وفينتشى والأحكام المتصلة بها أكثر صعوبة.

وبالإضافة إلى التوصيات المعلقة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل مواصلة تحسين الإطار الانتخابي، يتوقع الاتحاد الأوروبي من البوسنة والهرسك أن تعالج، ضمن الآجال الضرورية، حكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن أحكام انتخابية محددة في مجلس شعوب

لقد كانت سنة ٢٠١٦ مهمة للمنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك. وعقب تقديم البوسنة والهرسك طلب العضوية، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي أن يطلب رأي المفوضية بشأن طلب العضوية. وقد اتخذ هذا القرار عقب الالتزام والاستعداد من جانب البوسنة والهرسك لاتخاذ قرارات سياسية صعبة من أجل تحقيق مسار اندماج البلد في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ضمان تحقيق المزيد من التقدم الملموس في تنفيذ خطة الإصلاح - وهي مجموعة طموحة من الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية وفي مجالي سيادة القانون والإدارة العامة. وبالتعاون مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، قدمنا حوافز واضحة للمضي قدماً في الإصلاحات الضرورية الرامية إلى معالجة تدريجية للتحديات الهيكلية التي تعطل التنمية في البلد. لذا كان من المتوقع أن يشهد هذا العام استمرار الزخم في عملية الإصلاح.

لكن الاتحاد الأوروبي، بعد مرور عام، يأسف لأن الخطاب الانقسامى المتجذر في الماضي والانشغال المبكر بالانتخابات المقبلة، طوال معظم عام ٢٠١٧، قد أبطأ من وتيرة الإصلاحات وأثر على المناخ السياسي. إن سلطات البوسنة والهرسك، على جميع مستويات الإدارة بما في ذلك هيئتنا الحكم في البلد، في حاجة إلى ترجمة الالتزامات إلى إصلاحات ملموسة من أجل المضي بالبلد قدماً على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

لقد قدّم التنفيذ الأولي لبرنامج الإصلاح الخطوات الأولى للتعديلات الهيكلية لاقتصاد البوسنة والهرسك، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. إن التأخيرات في توقيع معاهدة جماعة النقل - التي جاء التوقيع عليها متأخراً في أيلول/سبتمبر الماضي - واستمرار حالة عدم اليقين المحيطة باعتماد تشريعات الضريبة السارية، ونذكر مسألتين على سبيل المثال لا الحصر، قد أدت إلى تفويض إمكانية تلقي البلد المزيد من المساعدات المالية الدولية.

وإذ لا تزال هناك سنة حتى الانتخابات العامة، يستمر الاتحاد الأوروبي في حث السلطات على التعجيل بتنفيذ

البوسنة والهرسك إلى متابعة تنفيذ خطة الإصلاح، وإلى زيادة جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف العالقة، والوفاء بشروط إغلاق مكتب الممثل السامي في المستقبل.

وتهدف البوسنة والهرسك إلى المضي قدماً في الاندماج الأوروبي - الأطلسي، ومن المأمول قريباً إزالة جميع العقبات في هذا الصدد، الأمر الذي من شأنه أن يشكل تطوراً هاماً للاستقرار والأمن في المنطقة برمتها.

وفي الختام، وعلى مدى عقدين كان المجلس خلالهما يناقش الحالة في البوسنة والهرسك، شهدنا تقدماً كبيراً في البلد في جميع الميادين: الاستقرار، والديمقراطية، والأمن، والتنمية الاقتصادية، والاندماج في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن الهجرة الكبيرة التي لا تزال تؤثر على البلد وتقوض مستقبله تذكّرنا بأن المواطنين يطالبون بالمزيد من التغييرات لتحسين حياتهم اليومية. ولئن كان المهم التركيز على المستقبل، نحث سلطات البوسنة والهرسك أيضاً على العمل بنشاط لتعزيز المصالحة.

إن عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي توفر سبيلاً للتصدي للتحديات الهيكلية العميقة الجذور التي تؤثر على البوسنة والهرسك، ولكن يتعين على قيادتها السياسية أن تنخرط في هذه العملية وتنجز الإصلاحات اللازمة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

**السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسأدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالممثل السامي، السيد فالنتين إنزكو، وأن أشكره على تقريره وإحاطته الإعلامية اليوم.

لقد قيل في كثير من الأحيان خلال مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع الهام، ولكن يتعين التأكيد عليه مرة أخرى، إن كرواتيا،

الاتحاد. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي تناول الإصلاحات الانتخابية بروح توافق الآراء والحوار باعتبارها مسألة مهمة، وبالتالي يدعو البوسنة والهرسك أيضاً إلى تنفيذ توصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لدفع البلد نحو تحقيق المعايير الأوروبية، وتحسين العمليات الديمقراطية في الانتخابات المقبلة.

ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على التزامه القاطع بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بوصفها بلداً واحداً موحداً ذا سيادة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي استخدام كل الأدوات المتاحة لدعم استقرار البوسنة والهرسك وتقديمها.

ولئن ظلت الحالة الأمنية عموماً هادئة وثابتة نسبياً، فإن الاستقرار لم يترسخ تماماً بعد. ويرحب الاتحاد الأوروبي باستمرار وجود قوة عملية ألياً للاتحاد الأوروبي التي تحتفظ بإمكانية المساهمة في قدرة سلطات البوسنة والهرسك الردعية إذا تطلب الوضع ذلك. وفي هذا الصدد، وكجزء من مجمل استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه البوسنة والهرسك، يؤكد الاتحاد استعدادة في هذه المرحلة للحفاظ على الدور العسكري التنفيذي لعملية ألياً من أجل دعم سلطات البوسنة والهرسك في المحافظة على بيئة آمنة وخالية من الأخطار، بموجب ولاية محددة من الأمم المتحدة.

وقد دعا الاتحاد الأوروبي ممثله السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى تقديم استعراض استراتيجي قبل نهاية العام، كأساس لإجراء مناقشات داخلية في إطار الاتحاد الأوروبي بشأن الخيارات المتاحة لمستقبل العملية، مع الأخذ في الاعتبار ما تحرزه البوسنة والهرسك من تقدم في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومراعاة الحالة الأمنية على أرض الواقع.

وبينما يزداد استقرار البلد رسوخاً ويتحقق مزيد من التقدم على طريق الإصلاحات وعلى مسار الاندماج في الاتحاد الأوروبي، فإننا نتطلع إلى مواصلة المناقشات مع المجتمع الدولي في المنتدى المناسب بشأن إمكانية إعادة تشكيل التواجد الدولي. وفي هذا الصدد، يدعو الاتحاد الأوروبي السلطات في



الأوروبي للبلد، والعلاقة التعاقدية الأولى بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي. وبعد عامين، وعلى الرغم من التنفيذ الأولي لخطوة الإصلاح، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويبدو في هذا المنعطف أن الخطوة التالية الأهم تتمثل في توفير أجوبة شاملة ودقيقة على جميع الأسئلة الواردة في استبيان الآراء للمفوضية الأوروبية، وهي ضرورية لتحظى البوسنة والهرسك بمركز المرشحة إلى الاتحاد الأوروبي.

وما تحتاج إليه البوسنة والهرسك اليوم هو قدر أقل بكثير من التصريحات المؤججة للمشاعر وأكثر بكثير من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز المؤسسات عموماً والسلطة القضائية خصوصاً، وإلى انفصالات أقل، ونهج أكثر تعزيزاً لمواجهة التحديات الحالية: إلى ماضٍ أقل ومستقبل أكثر.

ولا يزال إصلاح القانون الانتخابي أمراً أساسياً، ولا سيما في ضوء الانتخابات البرلمانية المقبلة في عام ٢٠١٨. وينبغي تناول تحسين الإطار الانتخابي على وجه الاستعجال، مثلما يرد في قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن قضية ليوبيتش، وقرارها بشأن مدينة موستار. كما ينبغي أن يتيح التنفيذ الكامل لمبدأ المساواة بين الشعوب التأسيسية الثلاثة - البشناق والكروات والصرب - وحققها في التمثيل الشرعي. هذا هو الشرط المسبق الأساسي لإحراز تقدم أسرع نحو بلد يؤدي وظائفه بالكامل، ويركز على المستقبل بدلاً من الماضي.

وتشعر كرواتيا بالقلق من أن الائتلاف الحاكم ربما لن يعود بإمكانه تقديم أي تشريع، مثل التعديلات الحيوية على قانون الانتخابات، عن طريق برلمان البوسنة والهرسك. لهذا السبب، ينبغي ألاّ نحجم عن تشجيع جميع الخيارات السياسية في البوسنة والهرسك على بذل جهود جادة لمعالجة هذه المسألة البالغة الأهمية.

إن البعض في البوسنة والهرسك يتوقعون أن تعتمد مفوضية الانتخابات المركزية في البوسنة والهرسك إلى حل هذه المشكلة.

بوصفها طرفاً موقفاً على اتفاق دايتون للسلام، تتحمل مسؤولية خاصة عن استقرار البوسنة والهرسك ورفاهها، وتكرر التزامها القاطع بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بوصفها بلداً متحداً وذا سيادة. ويظل اندماجها في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي هدفنا الاستراتيجي.

لقد قام رئيس وزراء كرواتيا بزيارة البوسنة والهرسك سبع مرات في الأشهر الإثني عشر الماضية. بالإضافة إلى ذلك، عقدنا جلسة مشتركة بين حكومة كرواتيا ومجلس وزراء البوسنة والهرسك في بداية تموز/يوليه. وهذا يعني الكثير عن وجود البوسنة والهرسك في أعلى قائمة أولويات كرواتيا.

إن البوسنة والهرسك هي بالنسبة إلى كرواتيا أكثر من شريك تجاري ومن الحدود البرية التي نشاطها والبالغة ١٠٠٠ كيلومتر. فالبوسنة والهرسك المستقرة والسلمية والمتحدة على أساس المساواة المؤسسية الحقيقية لشعوبها التأسيسية الثلاثة ولجميع المواطنين، تولد الاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا وما وراءها.

وستواصل كرواتيا دعم البوسنة والهرسك في طموحها لعضوية الاتحاد الأوروبي، وتقديم دعمها السياسي الكامل ومساعدتها وخبرتها التقنية. والتقدم في هذه العملية يتصف بالأهمية القصوى، وهو ليس أفضل استثمار في مستقبل البلد فحسب، بل أيضاً طريقة للتغلب على أعباء الماضي العسيرة.

وفي هذا الصدد، تود كرواتيا أن تكرر ما جاء في قرارات البرلمان الأوروبي بشأن التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، من أن البلد لن يكون مرشحاً ناجحاً لعضوية الاتحاد الأوروبي إلا إذا استوفى الشروط المؤسسية المناسبة، على أساس مبادئ النظام الاتحادي، واللامركزية، والتمثيل الشرعي.

وإن بدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ كان خطوة هامة في عملية التكامل



البوسنة والهرسك حتى الآن أعلى مستويات الدعم لبلدهم وتطلعاته الأوروبية والأطلسية. وغالبا ما يتم تجاهل هذه الحقيقة ولا يقدروا بالتأكيد بشكل كاف أولئك الذين يفترض أن يحلوا بموضعية الحالة في البوسنة والهرسك.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدلي بتعليق موجز بشأن تقرير الممثل السامي، وخاصة الجزء المعنون "تمجيد مجرمي الحرب". بالنظر إلى كل أقوال وأفعال السياسيين في البوسنة والهرسك في الأشهر الستة الماضية، من المستغرب، على أقل تقدير، أن الممثل السامي اختار حالة معينة في موستار بوصفها الأهم وهي الحالة الوحيدة التي ذكرها تحت العنوان المذكور أعلاه.

ونلاحظ مع الارتياح التحسن التدريجي للحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك، الشريك التجاري الرئيسي لكرواتيا. في العام الماضي بلغ مقدار إجمالي تبادل التجارة في السلع الأساسية بين كرواتيا والبوسنة والهرسك ١,٨ بليون يورو. وخمس الاستثمارات المباشرة الأجنبية لكرواتيا بوجه عام تندفق إلى جارتنا وقد تجاوزت بالفعل بليون يورو، مما يجعل كرواتيا أحد أكبر المستثمرين الثلاثة في البوسنة والهرسك. وبالرغم من أن اقتصاد البوسنة والهرسك ما زال أقل من توقعات مواطنيها، يجب متابعة الاتجاهات الإيجابية وتوسيع نطاقها. وكرواتيا، من جانبها، ستواصل تقديم مساعدتها في هذا المجال أيضا.

لم تبرح كرواتيا تدعم الولاية التنفيذية لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي - عملية ألتيا. إن وجودها في البوسنة والهرسك يكتسي نفس القدر من الأهمية للحفاظ على بيئة تنعم بالسلامة والأمن، وهي حاسمة الأهمية لبناء القدرات والتدريب. بيد أن هذه البعثة لم يقصد بها أن تستمر إلى الأبد.

وفي الختام، نأمل مخلصين في أن تجد البوسنة والهرسك القوة والحكمة للتغلب على المأزق السياسي الحالي والمضي بفعالية أكبر على مسار الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وتدعو كرواتيا، وسوف تواصل الدعوة، إلى

بيد أن المفوضية لها صفة إدارية بحتة من حيث نطاقها وطبيعتها، وإيجاد الحلول للمسائل السياسية يشكل عبئا كبيرا للغاية على هيئة تفتقر إلى الشرعية الكافية لهذا الغرض بذاته. والبعض يأمل أيضا في أن يفرض المجتمع الدولي حلا، كما فعل في الماضي، ولكن هذا ليس هو السبيل الصحيح للمضي قدما. بدلاً من ذلك، نحن مهتمون برؤية مؤسسات البوسنة والهرسك ذات القدرة السياسية والإدارية تتصدى للتحديات، وتتوصل إلى حلول مناسبة وفعالة.

وبينما نؤيد تماماً مبدأ استقلال السلطة القضائية، لا يسعنا أن نلتزم الصمت إزاء بعض الاستنتاجات التي توصل إليها مؤخراً المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك. وإتاحة الإمكانية لتسريح القضاة أو المدعين العامين دون أي تحقيق مستقل أو اتخاذ إجراء تأديبي مسبق من شأنها أن تكون بمثابة دوس على المبدأ الأساسي المتمثل في استقلال الجهاز القضائي وحياده.

والبيانات الانفصالية والأعمال المسببة للشقاق من جانب جمهورية صربسكا لا تهدد استقرار البوسنة والهرسك وسلامتها فحسب، بل تعمل أيضاً على إخراج البلد عن مسار الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها. بالإضافة إلى ذلك، إننا تبعد البوسنة والهرسك عن مسار الشراكة مع منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل تحقيق السلام، الأمر الذي التزم به ممثلو جمهورية صربسكا في عام ٢٠٠٥ من خلال الاستنتاجات التي خلصت إليها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، والتزمت به البوسنة والهرسك ذاتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عن طريق الطلب رسمياً بتفعيل خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي.

من ناحية أخرى، من الخطأ الفادح محاولة مقارنة الخطاب الانفصالي والإجراءات التي يتخذها قادة جمهورية صربسكا ومؤسساتها بجهود الكروات الرامية إلى الحصول على المساواة الفعلية مع الشعبين المؤسسين الآخرين. لقد أظهر كروات

جديدة قريبا. وفي ذلك السياق، نحن على استعداد لتقديم خبرتنا إلى البوسنة والهرسك لمساعدتها على تعزيز عملية تفاوضها.

قبل ٢٢ عاما تقريبا اليوم، تم توقيع اتفاق سلام في دايتون، أوهايو، لإنهاء الصراع المأساوي في البوسنة والهرسك. إن صربيا، كدولة ضامنة لاتفاق دايتون، تعتقد أن الاتفاق لا يزال يوفر أساسا للسلام والاستقرار وأنه يكتسي أهمية حاسمة للمصالحة. تلك المصالحة يصعب أحيانا تحقيقها كما يتجلى في استمرار مختلف النزاعات في المنطقة. ويجب ألا نتجاهل هذه الرسائل المتنفرة التي تزيد التوتر وتعيدنا إلى الماضي بلا داع وتشكل عبئا على العلاقات بين كيانات البوسنة والهرسك وشعوبها المؤسسة. ولها أثر سلبي مضاعف على المنطقة بأسرها أيضا. ويجب على حكومات بلدان المنطقة توخي اليقظة وكفالة تهيئة الظروف لمصالحة حقيقية. وبهذه الطريقة وحدها سنتمكن من كفالة إحراز التقدم الذي سيعود علينا جميعا بالنفع.

وثمة سبب آخر يجعلنا متحمسين جدا لتعزيز التعاون وتوطيد العلاقات وبناء الثقة المتبادلة مع البوسنة والهرسك، وكذلك مع كياناتها. يعيش في البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا عدد كبير من الصرب، ونعتقد أننا يمكن أن نساعدهم على تحسين حياتهم والنجاح في جهودهم الرامية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي التمتع بثمار العضوية المشتركة في الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب.

إن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية معايير دولية ولا احترامها الثابت أهمية بالغة في العلاقات الدولية. إن الماضي الذي عانينا منه في غرب البلقان تذكروا ويجب أن تكون تذكروا دائما بأهميتها لتحقيق السلام والاستقرار والثقة المتبادلة. إن بلدي ملتزم التزاما راسخا بالمحافظة على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وفقا لأحكام اتفاق دايتون.

وأود أن أكرر اليوم ما سبق أن قلته في بياناتي السابقة في هذه المناسبة - الحوار والاتفاق أسلم وأفضل السبل لمعالجة جميع

التركيز بشكل قوي ودائم على البوسنة والهرسك على الصعيدين الأوروبي والدولي. لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على - أن البوسنة والهرسك تستحق اهتمامنا الكامل والمستمر، وينبغي لنا ألا ندخر جهدا لإطلاق إمكاناتها الكامنة الهائلة غير المستغلة حتى الآن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل صربيا.

**السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):** قبل أن أبدأ، أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على تقريره (S/2017/922 المرفق).

إن الاستقرار الإقليمي وتنمية التعاون الشامل مع جيرانها كان دوما من أهم أولويات سياسة صربيا الخارجية. إن بلدي، كونه من أشد المناصرين للتعاون مع جميع بلدان غرب البلقان، نشط للغاية في تعزيز هذه الأولويات وبذل كل جهد ممكن لتحقيق مشاريع ملموسة ولإرساء أسس دائمة من أجل مستقبل أفضل للمنطقة. وصربيا، التي عكست بوضوح إرادتها، اعترفت بالبوسنة والهرسك كشريك طبيعي ورئيسي في هذه المساعي.

نحن في المنطقة، ندرك أن التوسع في العضوية قد لا يكون من بين أولويات الاتحاد الأوروبي في فترة التوطيد والتحديات المتعددة. لكن مما أثلج صدرنا الرسالة الأخيرة بأن استمرار سياسة توسيع العضوية إلى غرب البلقان عملية مستقرة وأن عملية انضمام بلدان تلك المنطقة لعضوية الاتحاد الأوروبي قد تحدث حتى قبل عام ٢٠٢٥. وستقدم صربيا إسهامها في هذه العملية وستجري الإصلاحات وتعزز التعاون المتبادل. فالعملية، قبل كل شيء، ليست في مصلحة صربيا فحسب بل والبوسنة والهرسك أيضا ومصلحة المنطقة برمتها.

وعلى العكس من ذلك، كل نجاح يتحقق للبوسنة والهرسك يسهم في نجاح صربيا وبمنحنا سببا للاعتقاد بأننا أقرب إلى مستقبل مشترك في أسرة الدول الأوروبية. وصربيا كدولة مرشحة قد أحرزت تقدما كبيرا في عملية الانضمام ونتوقع بدء فصول

لقد تجلّى تكثيف الحوار بين البلدين بالتحضير لزيارة رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك إلى بلغراد المقررة في كانون الأول/ديسمبر، والدعوة التي وجهتها رئيسة وزراء صربيا، آنا برنابيتش إلى دينيس جيفيتشيتش، رئيس وزراء البوسنة والهرسك، لعقد اجتماع مشترك لحكومة صربيا ومجلس وزراء البوسنة والهرسك، والذي تقرر عقده أواخر عام ٢٠١٧.

إن تعزيز التعاون الاقتصادي مع البوسنة والهرسك على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة لصربيا وهي تقريبا مهمة يومية للحكومة. فالتبادل التجاري بين البلدين في صعود، مع استثمار ما يزيد على ٩٠٠ مليون يورو، وصربيا من بين أكبر المستثمرين في البوسنة والهرسك. من الجدير بالذكر أن تطوير التعاون في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والسياحة والتجارة يستحوذ على جداول أعمال الاجتماعات التي تعقد بين المسؤولين في صربيا والبوسنة والهرسك. أما المشاريع التي تربطنا بقائمة الأعمال المزمع القيام بها في صربيا ومشاركة بلدان ثالثة في هذه المشاريع فكلها موضع ترحيب لدينا، لا سيما في شق الطريق السريع الذي يربط بلغراد بسرانييفو.

في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحديات وتغيرات كبيرة في أوروبا، يجب أن نعمل بكد لتحسين العلاقات الثنائية في منطقتنا. واستنادا إلى أواصر الصداقة التقليدية بين شعب صربيا والبوسنة والهرسك، يجدر بالبلدين جعل العلاقات بينهما نموذجا لحسن الحوار، إذ أننا ما زلنا ملتزمين أكثر من أي وقت مضى بالتنمية الإقليمية، والتقارب المتبادل، بل نسير بخطوات أسرع من ذي قبل نحو الوصول إلى الاتحاد الأوروبي. ينبغي تناول القضايا المفتوحة من الماضي من خلال الحوار، بينما في نفس الوقت نمضي إلى تحقيق مصالحنا الحالية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

المسائل المتعلقة بين الكيانات وفيما بين الشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك. وقد أثبت هذا النهج صلاحيته العملية المرة تلو الأخرى. إن أريد للحلول أن تكون تطلعية وموجهة نحو تحقيق النتائج، يجب أن تكون مقبولة وقابلة للتنفيذ وتعزز عملية بناء الثقة في البوسنة والهرسك. والمسائل التي تختلف آراء الكيانات بشأنها، مثل الجهاز القضائي أو القانون الانتخابي، على سبيل المثال، في رأينا، هي مسائل داخلية في البوسنة والهرسك. إننا تستدعي الحوار النشط داخل البلد، وهو السبيل الوحيد لتحقيق الحلول المقبولة بصفة عامة. وإلا سيطلق العنان للأفعال أحادية الجانب وسوء الفهم والرسائل السلبية بما يضر بكيانات البوسنة والهرسك ومواطنيها. وينبغي لجميع الأطراف العمل على بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الشفافية، وكفالة سلاسة إجراء الانتخابات في العام المقبل، باعتبارها أولى المهام السياسية الرئيسية المقبلة. فالشفافية والمسؤولية هما لبنات هامة في المؤسسات المشتركة للبوسنة والهرسك.

والحوار الرفيع المستوى والاجتماعات المنتظمة مفيدان في تطوير العلاقات الثنائية الشاملة والتعاون الوثيق بين صربيا والبوسنة والهرسك. وقد قام فخامة الرئيس ألكسندر فوتشيتش رئيس صربيا بزيارته الرسمية الأولى إلى سراييفو في أوائل أيلول/سبتمبر. واجتماعاته ومشاركاته الأخرى، المفتوحة والبناءة، أثناء هذه الزيارة تعكس حاجة البلدين لإيجاد نموذج جديد للعلاقات وبذل جهود إضافية في تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق مشاريع البنية التحتية. وقد زار السيد دراغان كوفيتشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك بلغراد في الآونة الأخيرة. وفي اجتماعاته مع الرئيس فوتشيتش، جرى التأكيد مرة أخرى على أن للعلاقات بين صربيا والبوسنة والهرسك أهمية رئيسية في الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين وفي كفالة حياة أفضل لجميع المواطنين.